



مدونة السلوك الدولية  
عن توزيع المبيدات واستعمالها

## الخطوط التوجيهية الخاصة بتسجيل مبيدات الآفات



منظمة الصحة العالمية



ابريل 2010

مدونة السلوك الدولية  
عن توزيع المبيدات واستخدامها

الخطوط التوجيهية الخاصة بتسجيل مبيدات الآفات

ترجمة  
الدكتور/ محمود فهمي حرب  
الأستاذ المتفرغ بمعهد بحوث وقاية النباتات  
مصر

إشرف و مراجعة للترجمة العربية  
الدكتور/ شوقي عبد الولي الدبعي  
المسؤول الإقليمي لوقاية النباتات  
المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة  
للشرق الأدنى و شمال أفريقيا

منظمة الصحة العالمية  
(WHO)

منظمة الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة (FAO)

أبريل 2010

الأوصاف المستخدمة في هذا الإصدار وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات بعينها أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مُرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) أو منظمة الصحة العالمية (WHO) أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

يتم توزيع المادة الإعلامية المنشورة دون ضمان من أي نوع، صريحاً أو ضمناً وتقع مسؤولية تفسير واستخدام هذه المادة على عاتق القارئ. ولن تكون منظمة الأغذية والزراعة أو منظمة الصحة العالمية مسؤولة بأي حال عن الأضرار الناجمة عن استخدامها. تمثل جهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الروية الشخصية للمؤلفين ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) أو منظمة الصحة العالمية (WHO).

E-ISBN 978-92-5-106828-1 (PDF)

جميع حقوق الطبع محفوظة. وتشجع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) استنساخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في هذا المطبوع. ويجوز عند الطلب استنساخها أو نشرها لغير الأغراض التجارية دون مقابل بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ أو نشر هذه المواد الإعلامية لأغراض إعادة بيعها أو لأغراض تجارية أخرى، بما في ذلك الأغراض التعليمية، دون ترخيص مكتوب مُسبق من صاحب حقوق الطبع، وقد يتوجب دفع رسوم مالية. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص وغيرها من استفسارات عن الحقوق والتراخيص بالكتابة على عنوان البريد الإلكتروني: [copyright@fao.org](mailto:copyright@fao.org) أو إلى:

Chief,  
Publishing Policy and Support Branch, Office of Knowledge Exchange, Research and Extension,  
FAO, Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy.

تأسس برنامج "مابين المنظمات للإدارة السليمة للمبيدات (IOMC)" عام 1995 بناءً على توصيات "مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية" الذي انعقد عام 1992، وذلك تدعياً للتعاون وزيادة التنسيق الدولي في مجال الأمان الكيميائي. المنظمات المشاركة في هذا البرنامج هي منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، منظمة العمل الدولية (ILO)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، هيئة الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR) ومنظمة الصحة العالمية WHO. كما شارك البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) كمراقبين. يهدف برنامج (IOMC) إلى تعزيز تنسيق السياسات والأنشطة التي تنتهجها المنظمات الأعضاء في البرنامج، بشكل جماعي أو منفرد، لتحقيق الإدارة السليمة للكيمائيات، فيما يخص صحة الإنسان والبيئة. تم إعداد هذا الإصدار في إطار برنامج (IOMC) ولا تعبر الآراء أو السياسات الواردة في هذا الإصدار بالضرورة عن آراء المنظمات المشاركة في البرنامج.

تم نشر هذا العمل أصلاً باللغة الانكليزية من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) بعنوان " Guidelines for the Registration of Pesticides - الخطوط التوجيهية الخاصة بتسجيل مبيدات الآفات" وأعدت هذه الترجمة العربية بمعرفة منظمة الأغذية والزراعة، وفي حالة وجود أي اختلافات فإنه يُعتمد باللغة الأصلية.

## بيان المحتويات

8	المختصرات	
9	تعريف	
11	مقدمة	-1
12	تسجيل مبيدات الآفات	-2
12	1-2 نطاق الخطوط التوجيهية	
13	2-2 الهدف من تسجيل المبيدات	
13	3-2 المسؤوليات	
17	قواعد تسجيل مبيدات الآفات	-3
19	موجز عملية تسجيل مبيدات الآفات	-4
20	1-4 عملية تسجيل المبيدات	
20	1-1-4 إعداد وتسليم ملف التسجيل من قبل مقدم الطلب	
20	2-1-4 الإجراءات الإدارية الأولية من قبل السلطة المسؤولة	
20	3-1-4 التحقق من استيفاء ملف التسجيل	
21	4-1-4 التقييم التقني والعلمي	
21	5-1-4 إعداد الملخصات والاستنتاجات	
21	6-1-4 إدارة المخاطر وقرار التسجيل	
22	7-1-4 نشر وتوزيع قرار التسجيل	
23	8-1-4 إرشادات بطاقة البيانات	
23	2-4 أنشطة ما بعد عملية التسجيل	
23	1-2-4 حفظ الملفات والوثائق (الأرشفة)	
23	2-2-4 المراقبة والتقييم بعد التسجيل	
24	3-2-4 إعادة التسجيل والمراجعات غير المجدولة	
24	4-2-4 الترتيبات الإدارية للتغييرات الطفيفة	
25	5-2-4 الترتيبات الإدارية للتغييرات الكبيرة	
25	6-2-4 إجراء الطعون	
25	7-2-4 الدعاوى القضائية	
25	8-2-4 الإخطارات بشأن اتفاقية روتردام	
26	3-4 تصاريح التجريب	
26	4-4 إجراءات التسجيل ذات المسار السريع واستخدام المبيدات في حالات الطوارئ	
26	1-4-4 إجراءات التسجيل ذات المسار السريع للمنتجات ذات المخاطر المنخفضة/المتناقصة	
26	2-4-4 إجراءات استخدام مبيدات الآفات في حالات الطوارئ	
27	5-4 الغاء التسجيل	
27	البيانات المطلوبة وملف التسجيل	-5
27	1-5 جودة البيانات	
28	2-5 موجز عام لمتطلبات بيانات التسجيل	
29	3-5 النهج متعددة المستويات لمتطلبات بيانات التسجيل	
29	4-5 متطلبات بيانات التسجيل الخاصة بالبلدان	
29	5-5 حماية البيانات وسريتها	

31	.....	تقييم ملف التسجيل (مراجعة البيانات)	-6
31	.....	1-6 تقييم ملف التسجيل المقدم من قبل طالب التسجيل	
31	.....	2-6 طلب بيانات إضافية وتقييمها	
31	.....	3-6 استخدام التقييمات الموجودة لنفس المادة الفعالة و/أو المنتج	
32	.....	اتخاذ القرار	-7
32	.....	1-7 تحليل المخاطر والمنافع	
32	.....	2-7 تقييم الفعالية	
33	.....	3-7 تقييم الجودة	
33	.....	4-7 تقييم مخلفات (متبقيات) مبيد الآفات	
33	.....	5-7 تقييم الأضرار الصحية والبيئية	
34	.....	6-7 تقييم المخاطر الصحية والبيئية	
34	.....	7-7 تصنيف مبيدات الآفات	
34	.....	8-7 إدارة مقاومة الآفات لفعل المبيدات	
35	.....	9-7 عمل بطاقات بيانات عبوة المبيد	
35	.....	10-7 تعبئة وتغليف المبيدات	
35	.....	موضوعات متخصصة	-8
35	.....	1-8 مخاليط المبيدات	
35	.....	2-8 المواد الداخلة في تجهيز مستحضر المبيد	
36	.....	3-8 تحديد التكافؤ	
36	.....	4-8 الاستخدامات الثانوية	
37	.....	5-8 قوائم مبيدات الآفات المحظورة أو المقيدة بشدة	
37	.....	6-8 عوامل مكافحة الميكروبية للآفات، المواد الناقلة للرسائل الكيميائية، منظمات النمو الحشرية، الفيرمونات، والمستخلصات النباتية	
37	.....	7-8 تقييم المخاطر المقارن (CRA)	
37	.....	8-8 مبدأ الإحلال أو الاستبدال	
37	.....	التنظيم المؤسسي والإداري	-9
37	.....	1-9 التشريعات	
38	.....	2-9 أنماط هيئات تسجيل مبيدات الآفات	
38	.....	1-2-9 نظم التسجيل الوطنية	
39	.....	2-2-9 نظم التسجيل والتعاون الإقليمي	
39	.....	3-9 تشكيل المجلس المعني بمبيدات الآفات والسلطة المسؤولة	
40	.....	4-9 البنية التحتية والتجهيزات	
40	.....	التنسيق والتعاون في تسجيل المبيدات	-10

40	.....	1-10	على المستوى الوطني
40	.....	1-1-10	الحكومات
41	.....	2-1-10	الأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية
42	.....	3-1-10	الجمعيات المنظمة
42	.....	4-1-10	المجتمع المدني
42	.....	2-10	على المستوى الإقليمي و/أو الدولي
43	.....	-11	سجل مبيدات الآفات
43	.....	-12	التطور المرحلي لنظام تسجيل مبيدات الآفات
45	.....	-13	تمويل عملية تسجيل مبيدات الآفات
47	.....		المراجع

## المختصرات

المعلومات التجارية السرية	CBI
اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل	CILSS
تقييم المخاطر المُقارن	CRA
الاتحاد الأوروبي	EU
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	FAO
النظام العالمي المُنسَق لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها	GHS
الإدارة المتكاملة للآفات	IPM
الإدارة المتكاملة لنقلات الأمراض	IVM
الاجتماع المشترك المعني بمتبقيات مبيدات الآفات	JMPR
اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية	NAFTA
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD
بيانات حقوق الملكية	PRD
النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية	SAICM
الأمم المتحدة	UN
منظمة الصحة العالمية	WHO
برنامج منظمة الصحة العالمية لتقييم مبيدات الآفات	WHOPES



## تعريف

**المادة الفعالة:**

هو الجزء الفعال حيويًا في تركيب المبيد

**مقدم الطلب (صاحب الطلب):** هو الطرف (المنتج أو المستورد أو من يمثلهما) الذي يتولى إعداد طلب تسجيل المبيد وتقديمه إلى الجهة المسؤولة.

**المبيد المحظور:**

المبيد الذي مُنعت كافة استخداماته بإجراء تنظيمي نهائي من أجل حماية صحة الإنسان أو البيئة. ويشمل ذلك أي مبيد رُفضت الموافقة على استخدامه لأول مرة أو سحبته الجهة المصنعة إما من السوق المحلية أو لمزيد من الدراسة أثناء عملية الموافقة المحلية، وحيثما توافر دليل صريح على اتخاذ مثل هذه الإجراءات لغرض حماية صحة الإنسان أو البيئة.

**التكافؤ:**

يُقصد به تحديد التماثل من حيث عدم النقاوة والجانب السُمي فضلا عن الخصائص الطبيعية والكيميائية للمادة التقنية التي يُفترض أن تكون متماثلة عند إنتاجها من جهات تصنيع مختلفة، وذلك لتقييم ما إذا كانت تمثل مستويات مماثلة من المخاطر.

**مُنتج المبيد المجهز:**

أي مستحضر للمبيد يحتوي على واحد أو أكثر من المواد الفعالة.

**مُستحضر المبيد:**

مزج مكونات مختلفة مُعدة لتجهيز المنتج بهدف جعله قابل للاستخدام بشكل فعال ومفيد في تحقيق الغرض المرجو منه، وإعطائه الشكل النهائي عند بيعه.

**الخطر:**

يعني الخصائص الملازمة لمادة، أو مصدر أو عامل أو وضع ما، وتنطوي على إمكانية إحداث نتائج غير مرغوبة (مثل الخصائص التي قد تسبب تأثيرات معاكسة أو أضراراً تلحق بالصحة أو البيئة أو الممتلكات).

**استخدامات ثانوية:**

تلك الاستخدامات لمنتجات وقاية النباتات مع محصول ذو أهمية اقتصادية منخفضة على المستوى الوطني (محصول ثانوي)، أو مع آفة غير ذات أهمية على محصول رئيسي هام (آفة ثانوية).

**المبيد (مبيد الآفات)<sup>(1)</sup>:**

يشير هذا المصطلح إلى أي مادة أو خليط من المواد، أو الكائنات الحية الدقيقة، متضمنة الفيروسات، يكون الغرض منها طرد أو مكافحة أو القضاء على أي آفة، بما في ذلك ناقلات الأمراض للإنسان أو الحيوان، وأنواع النباتات أو الحيوانات غير المرغوبة والتي تحدث ضرراً أو تتدخل بأي شكل أثناء إنتاج الأغذية أو المنتجات الزراعية أو الأخشاب أو المصنوعات الخشبية أو الأعلاف الحيوانية، أو أثناء تصنيعها أو تخزينها أو نقلها وتسويقها، وكذلك أي مادة تُعطى للحيوانات لمكافحة الحشرات أو العناكب أو غيرها من الآفات الموجودة في الحيوانات أو على أجسامها. ويشمل هذا المصطلح المواد التي تُستخدم كمنظمات نمو حشرية أو نباتية أو كمسقطات لأوراق النباتات أو لتجفيفها. كما يشمل أيضاً مركبات عقد الثمار أو تخفيفها أو لوقاية الثمار من السقوط قبل نضجها، وكذلك المواد التي تستعمل في المحاصيل سواء قبل حصادها أو بعده لوقايتها من التدهور أثناء التخزين أو النقل، كما يتضمن المواد المنشطة أو المؤمّنة للمبيد، حيث أنها تعتبر عوامل مكملة للآداء المرضي للمبيد.

<sup>(1)</sup> في تطبيق هذه الخطوط التوجيهية، يستخدم تعريف "المبيد" الوارد ذكره في دليل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية لتطوير واستخدام مواصفات مبيدات الآفات [11]، بدلا من التعريف الوارد بمدونة السلوك الدولية حيث أن الأول يعبر بشكل أفضل عن كل أنواع مبيدات الآفات المختلفة التي يمكن أن تتضمنها إجراءات التسجيل.

<p>قد يُشار إليها أحياناً باسم هيئة تسجيل المبيدات أو مجلس المبيدات أو لجنة المبيدات) هي الهيئة التي يتم تعيينها بصفة رسمية أو قانونية والتي لها صلاحية اتخاذ القرار النهائي بشأن طلب تسجيل المبيدات.</p>	<p><b>هيئة مبيدات الآفات:</b></p>
<p>جميع المؤسسات والأفراد العاملين في تصنيع المبيدات أو تحضيرها أو تسويقها أو ترويج منتجاتها.</p>	<p><b>صناعة المبيدات:</b></p>
<p>هي العملية التي يتم من خلالها الحصول على موافقة الجهة الحكومية الوطنية أو الهيئة الإقليمية المسؤولة فيما يتعلق ببيع المبيد واستعماله بعد تقييم البيانات العلمية الشاملة التي تبين فعالية المنتجات للغرض المقصود منها وعدم خطورتها على صحة الإنسان أو الحيوان أو على البيئة.</p>	<p><b>تسجيل المبيدات:</b></p>
<p>هي المبيدات المعبأة في الشكل الذي تباع به، وهي تحتوي على عنصر (أو عناصر) فعالة إلى جانب مكونات أخرى.</p>	<p><b>المنتجات (أو منتجات مبيدات الآفات):</b></p>
<p>يتضمن مجموعة البيانات المُقدمة بطريقة منظمة من قبل طالبي تسجيل المبيدات، والتي من شأنها أن تدعم طلباتهم.</p>	<p><b>ملف التسجيل:</b></p>
<p>الجهة أو الجهات الحكومية المسؤولة عن تنظيم صناعة المبيدات أو توزيعها، وعن تنفيذ التشريعات الخاصة بمبيدات الآفات بوجه أعم.</p>	<p><b>الجهة المسؤولة:</b></p>
<p>يشير إلى احتمال حدوث تأثيرات ضارة بالصحة أو البيئة، وشدة هذه التأثيرات، عقب التعرض للمبيد.</p>	<p><b>المخاطر:</b></p>
<p>هي المبيدات التي حظرت بالفعل جميع أوجه استعمالها بقرار تنظيمي نهائي لحماية صحة الإنسان أو البيئة، ولكن مازال هناك ترخيص باستخدامها في بعض الأغراض. ويشمل ذلك أي مبيد رُفضت الموافقة على جميع استخداماته أو تم سحبه من قبل الجهة المُصنعة سواء من السوق المحلية أو سحب لمزيد من الدراسة أثناء عملية الموافقة المحلية وحيث يوجد دليل صريح على اتخاذ مثل هذا الإجراء بغرض حماية صحة الإنسان أو البيئة.</p>	<p><b>المبيد التي عليها قيود شديدة:</b></p>

## 1- مقدمة

يُفصد بتسجيل مبيدات الآفات تلك العملية التي يتم من خلالها الحصول على موافقة الجهة الحكومية الوطنية أو الهيئة الإقليمية المسؤولة فيما يتعلق ببيع المبيد واستعماله بعد تقييم البيانات العلمية الشاملة التي تبين فعالية المنتجات للغرض المقصود منها وأنها لا تشكل خطورة على صحة الإنسان أو الحيوان أو على البيئة.

ويعد التسجيل خطوة هامة في مجال إدارة مبيدات الآفات لأنها تتيح للسلطات المختصة بشكل أساسي تحديد المنتجات التي يُسمح باستخدامها ولأي الأغراض، وأيضاً لممارسة الرقابة على الجودة، ومستويات الاستخدام، والدعاوى، ووضع العلامات التعريفية، والتعبئة والإعلان عن المبيدات، وبالتالي ضمان الحماية التامة لمصالح المستخدمين النهائيين إلى جانب البيئة.

وينبغي التأكيد على أن تتضمن عملية التسجيل أيضاً إجراء مراجعة منتظمة أو غير مجدولة للمبيدات المسجلة بالفعل وذلك لتحديد ما إذا كانت لا تزال تفي بالمتطلبات، على سبيل المثال، بعد إتاحة معلومات جديدة ذات الصلة أو عندما يتم تعديل في المعايير. ويجب أن تأخذ معايير التسجيل في الاعتبار تماماً الظروف والاحتياجات المحلية، الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، الظروف المناخية، وتوافر استخدامات المبيد المناسبة ومعدات الوقاية بتكلفة معقولة.

ويتعين على الحكومات إدخال التشريعات اللازمة لتنظيم الأمور المتعلقة بمبيدات الآفات، والتي ينبغي أن تشمل الأسس القانونية لإجراءات التسجيل، وترسيخ مبدأ لحظر بيع واستخدام المبيدات التي لم يتم تسجيلها. علاوة على ذلك، يجب على الحكومات اتخاذ التدابير نحو إجراء عمليات رصد فعالة لهذه الأمور والعمل على إنفاذ اللوائح الخاصة بالمبيدات، بما في ذلك تأسيس أنظمة التراخيص والتفتيش للمستوردين وتجار التجزئة.

تحدد مدونة السلوك الدولية حول توزيع المبيدات واستعمالها [1] (والتي سيشار لها فيما بعد "بمدونة السلوك") المسؤولية المشتركة بين قطاعات عديدة من المجتمع، بما في ذلك الحكومات والمنشآت الصناعية والتجارية والمؤسسات الدولية. وقد أُعدت مدونة السلوك أصلاً في عام 1985 من قبل المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وتم تنقيحها في عام 2002. وتعزز المدونة الممارسات السليمة لإدارة المبيدات التي من شأنها أن تقلل من المخاطر المحتملة على صحة الإنسان والبيئة. وتتضمن مدونة السلوك المُنقحة مفهوم دورة الحياة في إدارة مبيدات الآفات وتدعو جميع الهيئات الخاصة والعامة لدعم تنفيذها. وتقدم المدونة إطاراً لإدارة كافة الأمور المتعلقة بمبيدات الآفات، بما في ذلك تلك المُعدة لاستخدامها في الزراعة والصحة العامة.

الغرض من هذه الوثيقة هو تقديم المشورة العامة بشأن المبادئ والإجراءات إلى جانب المتطلبات المتعلقة بتسجيل مبيدات الآفات، بما في ذلك التنظيم المؤسسي والإداري. وتسلط هذه الخطوط التوجيهية الضوء على الدور الحيوي الذي يلعبه التعاون فيما بين القطاعات أو بداخلها في عملية تسجيل المبيدات، كما تركز أيضاً على أهمية الدور التعاوني التي تقوم به قطاعات الصحة والبيئة والزراعة في هذا الشأن. وليس المقصود بها تقديم إرشادات تقنية متعمقة لمتطلبات التسجيل؛ فقد أعدت خطوط توجيهية منفصلة، أو لا تزال قيد الإعداد، من قبل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) [2] و/أو منظمة الصحة العالمية (WHO) [3] - كما تقدم هذه الخطوط التوجيهية أيضاً مساهمة هامة في أداء النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM).

تحتاج التعقيبات المتزايدة في عمليات تقييم وتقدير المبيدات وإدارتها إلى موارد كبيرة وبنية تحتية وطنية مناسبة، والتي تتضمن كوادراً مُدربة جيداً في مختلف مجالات إدارة مبيدات الآفات. ومن ثم فإن الخطوط التوجيهية تشجع على إنشاء هيئة وطنية موحدة لتسجيل كافة مبيدات الآفات لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة المتاحة في أغلب البلدان.

وتدعو الخطوط التوجيهية أيضاً إلى الشفافية وتبادل المعلومات في عمليات تسجيل المبيدات وكذلك الرصد والتقييم في مرحلة ما بعد التسجيل (ضمن أشياء أخرى) وذلك لتجنب الازدواجية في الجهود التي تبذلها الجهات التنظيمية الأخرى، هذا بالإضافة إلى إحاطة جميع أصحاب المصلحة علماً حول مخاطر المبيدات. علاوة على ذلك، فإنها تشجع الاستفادة من وجود متطلبات تسجيل المبيدات والإجراءات ومعايير التقييم بصورة متناسقة (من قبل المناطق الإقليمية أو دون الإقليمية).

وتُعد التشريعات الجيدة المتعلقة بمبيدات الآفات، والتي تشكل عملية التسجيل ركناً أساسياً فيها، عاملاً حاسماً في الإدارة السليمة والفعالة لهذه المبيدات وفي تنظيمها ومراقبتها في داخل القطر. وينبغي أن تتضمن مثل هذه التشريعات أحكام ونصوص لإدارة الجوانب المختلفة لمبيدات الآفات طوال مراحل دورة حياتها، كما تشمل أيضاً الجوانب ذات الصلة بتصنيع المبيدات واستيرادها وتصديرها وبيعها وتخزينها ومخلفاتها ومراقبة الجودة، والترخيص لبائعي المبيدات والمشتغلين المهنيين في مكافحة الآفات، والإعلانات، وتعبئة المبيدات والتخلص منها واستخدامها [4].

ينبغي لنظام تسجيل مبيدات الآفات الفعال والكفؤ أن يضمن أن المبيدات المعتمدة فقط هي التي تباع وتستخدم داخل البلد. كما ينبغي أيضاً منع المبيدات ذات النوعية الرديئة من دخول السوق المحلية من خلال التطبيق الفعال للتشريعات.

كما أن وجود نظام لتسجيل المبيدات محدد ومؤسس بشكل جيد سوف يساهم في تحديد الإجراءات لأجل تعاون جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بتسجيل وإدارة مبيدات الآفات.

ويتعين على الحكومات وضع إجراءات مناسبة وفقاً لاحتياجاتها الخاصة، ولا يحتاج الأمر بالضرورة إلى استخدام جميع عناصر الخطة التنظيمية الشاملة كما هو معمول به في البلدان ذات الموارد واسعة النطاق. وعلى ذلك فإن هذه الخطوط التوجيهية تتضمن جزءاً يقدم الإرشادات للبلدان ذات الموارد البشرية والمالية المحدودة. ومع ذلك، يتعين على جميع البلدان التي تُستخدم فيها المبيدات أن يكون لديها مخطط فعال داخل حيز التشغيل لتسجيل وإدارة ومراقبة مبيدات الآفات. وبذلك يمكن لمثل هذا المخطط أن يساعد الحكومات في ضمان عدم وجود مخاطر غير مقبولة على صحة الإنسان والحيوان والبيئة جراء استخدام المبيدات.

## 2- تسجيل مبيدات الآفات

### 2-1 نطاق الخطوط التوجيهية

تهدف هذه الخطوط التوجيهية إلى تغطية عملية التسجيل لجميع أنواع مبيدات الآفات، على النحو المحدد في الجزء الخاص بالتعريفات المستخدمة في مختلف القطاعات بما في ذلك الزراعة، الصحة العامة، الغابات، تربية الحيوانات الداجنة وصيد الأسماك. كما تشمل أيضاً على قواعد التسجيل التشريعية والإدارية، فضلاً عن المتطلبات التقنية لأجل إدخال وإدارة نظام فعال للتسجيل.

## 2-2 الهدف من تسجيل المبيدات

تهدف عملية التسجيل إلى ضمان ان مبيدات الآفات المستوردة والمُصنعة محلياً، والمطروحة في الأسواق فعالة للغرض المقصود منها، ولا تشكل مخاطر غير مقبولة على صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة.

وقد تكون نتيجة عملية التسجيل المتحصل عليها مؤقتة أو كاملة، مع أو بدون قيود أو شروط، أو تكون النتيجة رفض التسجيل. ومن الأمور التي لها نفس القدر من الأهمية أن يتم إلغاء التسجيل إذا حدث وأن ظهرت معلومات جديدة تبرر اتخاذ مثل هذا الإجراء.

وينبغي أن تتضمن التشريعات أحكاماً لإصدار تراخيص من قبل السلطات المسؤولة لاستخدام المبيدات في الأغراض التجريبية أو في حالات الطوارئ.

## 2-3 المسؤوليات

تتفاوت مسؤوليات قطاعات المجتمع المختلفة المتعلقة بتسجيل مبيدات الآفات إلى جانب أنشطة ما بعد التسجيل ذات الصلة على النحو التالي:

### يتعين على الحكومات:

(أ) إنشاء نظام قانوني لإدارة مبيدات الآفات (بما في ذلك عملية التسجيل). وفي سبيل القيام بذلك، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار تماماً الاحتياجات المحلية، الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، الظروف المناخية، توافر الأساليب الملائمة لاستخدام المبيدات وكذلك معدات الوقاية الشخصية؛

(ب) إنشاء البنية التحتية التقنية والإدارية لإدارة طلبات التسجيل؛

(ج) الحفاظ على الحوار مع مقدم الطلب في جميع المسائل ذات الصلة بالتسجيل، على سبيل المثال عندما يحتاج الأمر إلى معلومات إضافية؛

(د) الموافقة على أو رفض طلب التسجيل في الوقت المناسب وبطريقة شفافة؛

(هـ) إعداد الأنظمة التي تراعي الضوابط المناسبة وعدم التحيز في صناعة القرار، بما في ذلك إجراءات الطعون القضائية خلال عملية التسجيل؛

(و) إجراء تقييمات للمخاطر واتخاذ قرارات إدارة المخاطر استناداً إلى كافة البيانات أو المعلومات المتاحة كجزء من عملية التسجيل، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات المحتملة لحماية الكائنات الحساسة والنظم البيئية أو الموارد البيئية المهمة مثل خزانات مياه الشرب؛

(ز) وضع وتنفيذ نظم ملائمة للتطبيق؛

(ح) إنشاء والحفاظ على نظام لرصد استخدام المبيدات في ظل الظروف الفعلية (المراقبة فيما بعد التسجيل)؛

(ط) وضع إجراء لإعادة التسجيل وذلك لضمان المراجعة الدورية للمبيدات، بحيث يمكن اتخاذ تدابير فورية وفعالة إذا ما توافرت معلومات أو بيانات جديدة حول أضرارها أو مخاطرها تشير إلى

ضرورة اتخاذ إجراء تنظيمي، والذي قد يتضمن إلغاء التسجيل. وقد تختلف الإجراءات من بلد إلى آخر تبعاً للاحتياجات والموارد المتاحة؛

(ي) إجراء مراجعة غير مجدولة (لم تكن مُقررة) للمبيدات المسجلة بالفعل إذا ما توافرت معلومات جديدة حول حدوث مخاطر خلال ممارسات الاستخدام العملي للمبيدات أو مخاطر صحية أو بيئية تبرر القيام بمثل هذه المراجعة، وبذلك يمكن ضمان اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة إذا كانت المعلومات أو البيانات الجديدة حول الأداء أو المخاطر تشير إلى ضرورة اتخاذ إجراء تنظيمي؛

(ك) كشف ومراقبة الإتجار بمبيدات الآفات غير المشروعة والمغشوشة؛

(ل) القيام قدر الاستطاعة بجمع البيانات وتسجيلها بشأن استيراد وتصدير، وتصنيع، وتجهيز، وجودة، وكمية واستخدام مبيدات الآفات من أجل تقييم مدى الآثار السلبية محتملة الحدوث على صحة الإنسان أو البيئة، وكذلك متابعة الاتجاهات في استخدام المبيدات للأغراض الاقتصادية وغيرها من الأغراض الأخرى؛

(م) تشجيع الاستفادة من وضع متطلبات وإجراءات التسجيل ومعايير التقييم للمبيدات بصورة منسقة توافقية بالتعاون مع الحكومات الأخرى (على المستوى الإقليمي أو عن طريق مجموعات من الدول)، مع الأخذ في الاعتبار الخطوط التوجيهية التقنية والمعايير القياسية المناسبة المتفق عليها دولياً. وينبغي أن تدرج هذه المعايير ضمن التشريعات الوطنية أو الإقليمية حيثما يكون ذلك ممكناً؛

(ن) الامتثال لمتطلبات الاتفاقات متعددة الأطراف والتي تمت الموافقة عليها من قبل البلاد، أو استخدام مثل هذه الاتفاقات المتعددة الأطراف للاسترشاد بها في مراقبة وإدارة المواد الكيميائية. ومن الأمثلة على ذلك اتفاقيتي روتردام واستكهولم وبروتوكول مونتريال؛

يتعين على الجهات المُصنَّعة للمبيدات:

(أ) التقدم بطلبات التسجيل مزودة بكافة المعلومات على النحو المُحدد من قبل السلطات المسؤولة (ملف التسجيل)؛

(ب) تقديم تقييم موضوعي (حيادي) لبيانات مبيدات الآفات جنباً إلى جنب مع البيانات اللازمة التي من شأنها أن تدعم المنتج، بما في ذلك بيانات كافية لدعم تقييم المخاطر، وبما يسمح باتخاذ القرار بشأن إدارة المخاطر؛

(ج) تزويد السلطات المسؤولة بأي معلومات جديدة أو التي تم تحديثها عن المبيدات، والتي قد يكون لها تأثير على التسجيل، وذلك لإعادة النظر في وضع التسجيل في أقرب وقت متى توافرت تلك المعلومات؛

(د) أن تضمن أن المادة (أو المواد) الفعالة وغيرها من المكونات الأخرى في مستحضر المبيد تتطابق من حيث التماثل، الجودة، النقاوة، والتركيب بالقياس للمواد التي تم اختبارها وتقييمها واعتبرت مقبولة بيئياً ومن جهة السُمِّية؛

(هـ) أن تضمن أن المادة (أو المواد) الفعالة، والمبيدات المجهزة على صورة مستحضرات وفقاً للمواصفات الدولية، تتوافق مع المواصفات التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم

المتحدة FAO الخاصة بمبيدات الآفات الزراعية، ومع مواصفات المبيدات التي وضعتها منظمة الصحة العالمية بشأن مبيدات آفات الصحة العامة؛

(و) الامتناع عن طرح أي منتج، لا يزال قيد التسجيل، في الأسواق قبل الحصول على موافقة من قبل السلطات المسؤولة للقيام بذلك؛

(ز) الالتزام الكامل بالشروط المحددة في التسجيل، وكما وافقت عليها السلطات المسؤولة؛

(ح) تقديم مشروع (مُسودة) للملصقات وأي نوع من المعلومات الأخرى، مثل صحائف بيانات السلامة، والتي تتوافق تماماً مع جميع متطلبات التسجيل والتشريعات؛

(ط) توفير كافة المعلومات ذات الصلة للبائعين والمستخدمين؛

(ي) توفير كافة المعلومات ذات الصلة لوحادات التفتيش والدوائر الجمركية والسلطات الأخرى، وتلبية المتطلبات المحددة في اللوائح بدقة؛

(ك) الإعداد أو المشاركة في النظم المنوطة بالمسؤوليات في سلسلة توريد المبيدات، بما في ذلك أشكال الإشراف على المنتج. وقد يتضمن ذلك أيضاً نظم تعمل معاً وبشكل جماعي من قبل جميع أصحاب المصلحة (بما في ذلك الشركات الخاصة للتخلص من النفايات)، حيث يتم من خلالها استعادة الفائض من مبيدات الآفات والعبوات الفارغة من أجل التخلص الآمن منها؛

(ل) أن تُزوّد السلطات الوطنية المسؤولة ببيانات عن المبيدات فيما يتعلق بالتصدير والاستيراد والتصنيع وتجهيز المستحضر والمبيعات والجودة والكمية؛

(م) اتخاذ إجراءات تصحيحية طوعية عند حدوث مشاكل، والمساعدة في إيجاد حلول لها، عندما يُطلب ذلك من قبل الحكومات؛

يتعين على بائعي المبيدات

(أ) ضمان أنهم يقومون بتوريد مبيدات الآفات المسجلة فقط للمستخدمين؛

(ب) إبلاغ المشترين عن أي قيود قد تنطبق على استخدام المنتج؛

(ج) اتباع التعليمات بدقة على النحو المُحدد في التسجيل، وعلى الأخص مُلصقات البيانات والوثائق الأخرى ذات الصلة مثل صحائف بيانات السلامة؛

(د) ضمان الالتزام بكافة التعليمات، المنصوص عليها في التشريعات الخاصة بالمبيدات، عن التخزين والبيع طالما أن المبيد في عهدهم؛

(هـ) الاحتفاظ بسجلات المبيعات، إذا لزم الأمر؛

(و) إبلاغ العملاء بشكل تام عن كيفية الاستخدام السليم للمبيد وتداوله وفقاً لما هو محدد على بطاقة بيانات المبيد، وعن كيفية التخلص من العبوات الفارغة واحتياطات الأمان الأخرى للمبيدات التي في حوزتهم؛

(ز) ضمان أن منتجات المبيدات المسجلة لم يتم إعادة تعبئتها أو إعادة وضع ملصقات أو علامات عليها؛

(ح) المشاركة في برامج الإشراف والرقابة على المنتجات التي قد يتم إعدادها من قبل الجهات المصنعة أو المستوردين أو غيرهم من أصحاب المصلحة.

#### يتعين على مستخدمي المبيدات

(أ) الالتزام بالقيود المتعلقة باستخدام المنتج، واستعماله فقط في الأغراض المقصوده منه كما هو محدد على ملصق البيانات الخاصة به؛

(ب) اتباع التعليمات بدقة الخاصة بالتخزين والاستعمال والاحتياطات وكيفية التخلص من المبيد كما هو محدد على ملصق البيانات أو وثائق المعلومات الأخرى مثل صحائف بيانات السلامة؛

(ج) استخدام المبيد بعناية شديدة وفقاً لتعليمات ملصق (بطاقة) البيانات الخاصة به، بما في ذلك مراعاة تطبيق الجرعة الصحيحة واحتياطات الأمان واستعمال معدات الوقاية الشخصية؛

(د) ضمان أن الاحتياطات الشخصية والبيئية الصحيحة الملائمة يتم اتباعها أثناء استخدام المبيدات؛

(هـ) إبلاغ السلطات المسؤولة عن وقوع أي تأثيرات ضارة مثل حالات التسمم أثناء تطبيق المبيدات؛

(و) الاحتفاظ بالسجلات والإبلاغ عن استخدام المبيدات التي عليها قيود على النحو المطلوب بموجب القانون؛

(ز) التخلص الآمن من أي فائض من المبيدات أو العبوات الفارغة وفقاً لما هو مكتوب على ملصق بيانات العبوة أو المنصوص عليه في اللوائح المحلية طالما يكون المبيد في حوزتهم؛

#### يتعين على الأكاديميات والمعاهد البحثية

(أ) حيثما تسمح لها الظروف، أن تقوم بإجراء البحوث على ما يلي:

- فهم أفضل للمخاطر الصحية والبيئية في ظل ظروف استخدام المبيد في البلد المعني؛
- إيجاد بدائل ذات مخاطر أقل، للمنتجات ذات المخاطر الأعلى؛
- تحسين الممارسات التطبيقية أثناء استخدام المبيد للحد من الكميات المستخدمة والمخاطر؛

(ب) تضمين تجارب رسمية لدعم الاستخدامات المناسبة للمبيدات؛

#### يتعين على منظمات المجتمع المدني:

(أ) التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين مثل الحكومات والجهات المصنعة للمبيدات للنهوض باستخدام المبيدات وتعزيز الحد من مخاطرها. ويُعد الاختيار المتأن للمبيدات واستخدامها السليم عاملاً هاماً في ذلك الأمر؛

(ب) رصد استخدامات المبيدات والآثار الناجمة منها، وتقديم تقارير بالنتائج إلى الجهات المسؤولة؛



## يتعين على المنظمات الدولية:

(أ) أن توفر معلومات عن مبيدات معينة، (وأن تتضمن تلك المعلومات إرشادات عن أساليب التحليل) من خلال توفير وثائق المعايير، وصحائف الوقائع والتدريب وغيرها من الوسائل المناسبة؛

(ب) أن تأخذ في الاعتبار، في حدود الموارد المتاحة، المساعدة في إنشاء مختبرات التحليل أو تدعيم قدرات المختبرات الموجودة بالفعل، وذلك في البلدان المستوردة لمبيدات الآفات، سواء على المستوى الوطني أو المستوى الإقليمي. وينبغي أن تلتزم هذه المختبرات باتباع الإجراءات العلمية السليمة والخطوط التوجيهية الخاصة بالممارسات العملية الجيدة، وأن تمتلك الخبرات اللازمة، كما ينبغي أن تكون مزودة بأجهزة التحاليل التي تفي بالغرض ومستلزمات المعايير التحليلية المعتمدة، والمذيبات والكواشف الكيميائية، وطرق التحليل الحديثة المناسبة.

### 3- قواعد تسجيل مبيدات الآفات

يتعين على السلطات المسؤولة أن تراعي في إدارة نظمها الوطنية أو الإقليمية لتسجيل المبيدات عدداً من القواعد الهامة التي تُمارس على الصعيد الدولي، حيث أن قبول وتطبيق هذه القواعد سوف يعمل على تحقيق قدر أكبر من الكفاءة والشفافية والاستخدام الأمثل للموارد في عملية التسجيل. وهي تشمل ما يلي:

- أن تكون متطلبات ومعايير التسجيل شاملة ومنسقة وواضحة؛
- استخدام كافة المعلومات المتاحة والقبول المتبادل للبيانات؛
- أن تنطوي على الشفافية وتبادل المعلومات؛
- التقييم المبني على أسس علمية لتحديد ما إذا كان هناك ما يبرر وجود نهج احترازي؛
- وضع الأخطار في الاعتبار؛
- تقييم المخاطر والتخفيف من آثارها وفقاً للظروف المحلية؛
- تحليل المخاطر والمنافع مع مراعاة توافر البدائل؛
- الرصد والتقييم فيما بعد التسجيل؛
- آليات لإجراء مراجعات دورية وأخرى غير مجدولة لأجل الاستجابة للمعلومات الجديدة التي قد تؤثر على الوضع التنظيمي؛
- حماية حقوق الملكية الفكرية للتطبيق؛

وينبغي أن تتوافق إجراءات تقييم البيانات المقدمة في ملف التسجيل مع إجراءات ومعايير التقييم المنفق عليها والمقبولة دولياً بقدر ما يكون ذلك متاحاً. كما ينبغي أن يتم تحديث هذه المعايير على نحو منتظم لضمان توافقها مع التطورات العلمية الجارية.

ومن الضروري أن تتسم جميع خطوات عملية التسجيل بالشفافية وأن تستند إلى معايير سليمة منشورة ووثائق إرشادية مع معلومات كاملة بالاشتراك مع مقدم الطلب، بشأن النتائج المتعلقة بمختلف الخطوات خلال إجراءات التسجيل. ويتعين على السلطات المسؤولة ضمان أن تكون معايير ومتطلبات التسجيل شاملة ومحددة بوضوح. وينطبق ذلك الأمر أيضاً على المعايير الخاصة بقبول البيانات، وجودة البيانات، وقبول منتجات مبيدات الآفات المجهزة (المستحضرات) لاستخدامات معينة ومستخدمين محددين، وكذلك على المعايير المتعلقة بتحلل أو تراكم المركب.

يتعين على الحكومات تسهيل تبادل المعلومات بين السلطات المسؤولة من خلال المؤسسات الوطنية، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك شركات القطاع العام. كما يتعين عليها أيضاً أن تضع تشريعات ولوائح تسمح بتبادل المعلومات للجمهور عن مخاطر ومنافع المبيدات، وكذلك لتسهيل مشاركة الجمهور في إدارة شؤون المبيدات في البلاد.

ينبغي للسلطات المسؤولة، كلما كان ذلك ممكناً، الاستفادة من البيانات التي تم نشرها علناً، ويُفضل تلك التي تكون قد خضعت لمراجعة علمية دقيقة من قبل آخرين في نفس المجال (مراجعة النظير)، وذلك عند النظر في طلبات التسجيل. وبهذه الطريقة يمكن التقليل من الازدواجية في العمل والاستخدام غير الكفؤ للموارد. ويوصى بالقبول المتبادل للبيانات بواسطة السلطات التنظيمية العديدة حول بعض النقاط (بين موضوعات أخرى) مثل الفعالية ومتبقيات المبيدات، حتى يمكن ترسيخ قاعدة سليمة لضمان أن البيانات تتعلق بالحالة التي يجري النظر فيها.

بالإضافة إلى ذلك، عادة ما يكون تقييم المخاطر قابلاً للتطبيق على الصعيد العالمي وبياناته متاحة من المصادر المنشورة، التي تضمن "تقييم النظير" (تقييم من قبل آخرين في نفس المجال وعلى نفس المستوى) المشار إليه في الاجتماع المشترك لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) المعني بمتبقيات مبيدات الآفات (JMPR). ويمكن استخدام ذلك في تقييم ملفات التسجيل، طالما أن ملكية البيانات تؤخذ في الحسبان على نحوٍ كافٍ.

يتعين على البلدان القيام بإجراء تقييماً شاملاً لفعالية المبيدات وسلوكها، ومصيرها، وأخطارها ومخاطرها مع الأخذ في الاعتبار مختلف الظروف المتوقعة عند استخدامها بهذه البلدان. وينبغي أن يتضمن أي إجراء للتسجيل تقييماً للمخاطر المحتملة المتعلقة باستخدام المبيد المطلوب له التسجيل. ويجب أن تغطي التعليمات الخاصة باستخدام المبيد والمكتوبة على مُلصق البيانات تلك المخاطر، مع بيان التدابير اللازمة للتطبيق السليم للمبيد، وتخزينه، وتداوله وكيفية التخلص منه وذلك للحد من مثل هذه المخاطر. وللقيام بذلك، ينبغي على السلطات المسؤولة التأكد من أن هذه التدابير يمكن تطبيقها في الواقع العملي من قبل المستخدم الذي من أجله أُعد المنتج. وينبغي أيضاً مراعاة المتطلبات المحددة في إطار السياسات الوطنية لتحقيق الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات (IPM) [5] والإدارة المتكاملة لمكافحة ناقلات الأمراض (IVM) [6].

ويتعين على السلطات المسؤولة أيضاً أن تقوم بتحليل المخاطر والمنافع باعتبارها إحدى العوامل الهامة التي ينبغي وضعها في الاعتبار عند النظر في تسجيل المبيدات. وقد يتطلب الأمر في ظل ظروف معينة أن تتضمن هذه التحليلات تقييم التأثيرات المحتملة الناجمة عن استخدام مبيد ما مقارنة بتلك التي لم يُستخدم فيها المبيد، أو مقارنة المخاطر المحتملة والمنافع للمنتج قيد التقييم مع غيره من المبيدات المُسجلة بالفعل أو المتوافرة محلياً لاستخدامها كخيارات في إدارة مكافحة الآفات.

وقد يندرج أيضاً تحت نظام التسجيل نهج مبتكرة يمكن أن تسهم في الحد من المخاطر وزيادة الكفاءة في عملية التسجيل، ومن الأمثلة على ذلك تقييم المخاطر النسبية حتى يمكن اختيار المنتجات ذات المخاطر الأقل، وإبدال بعض المنتجات بأخرى لدعم تسجيل المبيدات ذات المخاطر الأقل، وأيضاً اللجوء للتسجيل ذات المسارات السريعة للمنتجات المعروفة بأنها ذات مخاطر أقل، وتحديد تكافؤ المنتجات، مما يسمح بتنوع المنتجات المطروحة في الأسواق والتي تعتبر متماثلة في تركيبها وخصائصها الكيميائية. وسيتم تناول هذه النهج وغيرها من موضوعات أخرى متخصصة بمزيد من التفصيل في الفصل الثامن.

وينبغي أيضاً أن يتضمن نظام تسجيل المبيدات برنامج فعال للرصد والتقييم فيما بعد التسجيل، حيث أنه يلعب دوراً مهماً للغاية في ضمان تحقيق الهدف الرئيسي من التسجيل من حيث منع المخاطر غير المقبولة على صحة الإنسان والبيئة. وينطوي هذا البرنامج على متابعة لأنشطة الرصد لتحديد ما إذا كان المنتج المسجل يستخدم في الأغراض الموافق عليها، وأن تداوله وتوزيعه يتم بشكل سليم، وأنه ذات جودة عالية. وينبغي أيضاً أن توفر أنشطة الرصد فيما بعد التسجيل معلومات حول وقوع أي آثار سلبية على صحة الإنسان أو البيئة، أو عدم كفاية الفعالية، أو تطور المقاومة تجاه المبيد أو عدم الامتثال للحدود القصوى لمخلفات المبيد المتبقية. كما توفر وسائل لقياس مدى صحة التوقعات، استناداً إلى بيانات التسجيل، بشأن سلامة الإنسان والبيئة، وفعالية بعض المبيدات على وجه الخصوص.

يتعين على الحكومات أن تضع إجراء لإعادة التسجيل لضمان المراجعة الدورية للمواد الفعالة ومنتجات المبيدات المجهزة (المستحضرات). وقد يتفاوت مستوى تفاصيل المراجعة الدورية، ومع ذلك، فإنه سوف يعتمد جزئياً على الموارد المتاحة. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون هناك إمكانية لإجراء مراجعة غير مجدولة (ليست بصفة دورية)، في حالة ما إذا كانت هناك معلومات جديدة تبرر إجراء مثل هذه المراجعة، وبالتالي يمكن اتخاذ تدابير فورية وفعالة استجابة إلى (i) الوقائع المستندة إلى بيانات ومعلومات مستمدة من أنشطة رصد ما بعد التسجيل لحالات حقيقية جراء الاستخدام العملي للمنتج، وأيضا من مصادر أخرى، (ii) رؤى علمية جديدة حول أخطار المنتجات على صحة الإنسان أو البيئة، (iii) إجراءات تنظيمية اتخذت في بلدان أخرى بشأن استخدامات المبيد المسموح بها، أو مستويات المخلفات المتبقية المسموح بها، وأيضا (iv) إدراج بعض المستجندات في المرفقات ذات الصلة من اتفاقيتي روتردام واستكهولم.

#### 4- الخطوط العريضة لعملية تسجيل مبيدات الآفات

تشمل عملية تسجيل المبيدات عند إجراءها لأول مرة الخطوات الرئيسية التالية:

(i) إعداد وتقديم ملف التسجيل من قبل صاحب الطلب؛ (ii) الإجراءات الإدارية الأولية من قبل السلطة المسؤولة؛ (iii) التحقق من استيفاء ملف التسجيل؛ (iv) التقييم التقني والعلمي؛ (v) إعداد الملخصات والاستنتاجات؛ (vi) إدارة المخاطر وقرار التسجيل؛ (vii) نشر وتوزيع قرار التسجيل؛ و(viii) إرشادات ملصق (بطاقة) البيانات.

وبجانب الخطوات المتبعة عند إجراء عملية التسجيل لأول مرة، هناك خطوات أخرى كما يلي:

- مراجعة أخرى، إذا كانت هناك مقترحات بشأن تعديلات في الاستخدامات أو تعليمات الاستخدام أو ملصق البيانات؛
- إعادة النظر في وضع التسجيل في نهاية الفترة التي مُنحت عند التسجيل لأول مرة؛
- مراجعة غير مجدولة (ليست بصفة دورية) للمبيدات المسجلة إذا ما توافرت معلومات جديدة تبرر القيام بمثل هذه المراجعة؛
- إلغاء التسجيل لأسباب عديدة متنوعة، كما هو مبين بالتفصيل أدناه.

يتناول الوصف التالي لعملية التسجيل نظاماً شاملاً لتسجيل المبيدات، ولكن قد لا يكون لدى بلدان كثيرة الموارد البشرية والمالية لإنشاء مثل هذا النظام على المدى القصير، ومن ثم فإن الفصل الثاني عشر يقدم إرشادات بشأن كيفية إدخال نظام مرحلي متدرج لتسجيل مبيدات الآفات في البلدان ذات

الموارد المحدودة. وعلى أي حال، فإن العناصر الفعلية ومراحل عملية التسجيل الممكن تطبيقها في بلدان معينة ينبغي أن يتم نشرها من قبل السلطة المسؤولة.

#### 1-4 عملية تسجيل المبيدات

##### 1-1-1 إعداد وتسليم ملف التسجيل من قبل مقدم الطلب

ينبغي على مقدم طلب التسجيل، إذا دعت الحاجة، أن يتشاور مع السلطة المسؤولة حول الشروط القانونية وغيرها من المتطلبات قبل تقديمه طلب التسجيل.

وقد تسمح بعض نظم تسجيل المبيدات للراغبين في التسجيل بأن يتقدموا بطلبات أولية، تتمثل في ملف مختصر يوضح الأمور الرئيسية ذات الصلة بمنتج معين، وذلك لأجل الحصول على إرشادات أكثر تحديداً حول ما إذا كان يمكن تسجيل هذا المركب من عدمه. وقد تقوم السلطة المسؤولة في هذه المرحلة بإبلاغ مقدم هذا الطلب المبدئي بأن المركب المطلوب تسجيله لا يفي بمعايير التسجيل، وذلك استناداً إلى الخبرة أو بناءً على مجموعة ضوابط معينة (مثل المبيدات التي تقع تحت فئة معينة من فئات السمية والتي قد تكون غير مسموح بها من قبل جماعة معينة من المستخدمين في البلاد).

يجب على الراغب في التسجيل أن يقدم طلب التسجيل بالشكل والشروط التي تحددها السلطة المسؤولة. ويجوز للسلطة المسؤولة أن تطلب ملف الكتروني لتسهيل تخزين البيانات واسترجاعها.

وينبغي أن يتضمن طلب التسجيل مُلخصاً موضوعياً كاملاً لكافة البيانات وكذلك الخلاصة من مقدم الطلب. كما ينبغي أن تكون المتطلبات العامة المتعلقة بملف التسجيل متاحة علناً للجمهور، أما إذا كانت هناك أي من المتطلبات الخاصة فيمكن أن توفرها السلطة المسؤولة بناءً على طلب مكتوب. ويتعين على مقدم الطلب أن يلبى كافة المتطلبات التقنية والمالية على النحو المحدد في لوائح التسجيل المعمول بها داخل البلد.

##### 1-1-2 الإجراءات الإدارية الأولية من قبل السلطة المسؤولة

عند استلام طلب التسجيل يتعين على السلطة المسؤولة إنشاء ملف مستقل لهذا الطلب، بحيث تضمن أن كافة المراسلات يتم حفظها بشكل صحيح واسترجاعها بسهولة.

يتعين على السلطة المسؤولة، بعد استلام طلب التسجيل أن ترسل إشعار بالاستلام لمقدم الطلب خلال فترة زمنية معقولة. وفي حالة وجوب دفع رسوم لتقديم طلب التسجيل، فينبغي أيضاً التأكد من استلام هذه الرسوم عند التحقق من استيفاء ملف التسجيل باعتباره جزء منها.

يجب التعامل مع البيانات السرية الخاصة بمنتجات مبيدات الآفات من قبل العاملين المُصرح لهم فقط. ويجب الاحتفاظ بهذه الوثائق في مكان آمن في كل الأوقات. كما يجب اتخاذ التدابير اللازمة ضد فقدانها (سواء بسبب الحرائق، أو السرقة أو تلفها عن طريق المياه... الخ). ومن المهم أيضاً القيام بتخزين نسخة مطابقة لملف التسجيل بأمان في مكان مختلف ومحدد.

##### 1-1-3 التحقق من استيفاء ملف التسجيل

يتعين على السلطة المسؤولة التحقق في الوقت المناسب إذا ما كان ملف التسجيل كاملاً فيما يتعلق بالمتطلبات والمعايير المحددة. كما ينبغي أيضاً أن يشمل هذا الإجراء النظر في أي التماس مُقدم من طالب التسجيل بشأن الإعفاءات.

بعد التحقق من استيفاء الملف، ينبغي أن تطلب السلطة المسؤولة من مقدم طلب التسجيل أن يوافيها بأي معلومات غير موجودة أو غير كاملة في الملف. وإذا كان النقص في البيانات المقدمة يمثل عاملاً أساسياً في تقييمها، فينبغي على السلطة المسؤولة إبلاغ طالب التسجيل بأن سير الإجراءات الخاصة بطلب التسجيل سوف ترجى لحين توفير هذه المعلومات الإضافية. بعد الانتهاء من استيفاء ملف التسجيل تماماً، يتعين على كلا من السلطة المسؤولة وطالب التسجيل مناقشة خطة العمل تتضمن الجداول الزمنية المتوقعة لاتخاذ القرارات التنظيمية.

#### 4-1-4 التقييم التقني والعلمي

ينبغي القيام بإرسال ملف التسجيل، بما في ذلك أي بيانات تم الحصول عليها بناءً على طلب السلطة المسؤولة، إلى خبراء مؤهلين في المجالات ذات الصلة التي تتضمن الفاعلية وصحة الإنسان والتأثيرات البيئية لأجل التقييم التقني للبيانات. وقد يشكل هؤلاء الخبراء جزءاً من مكتب السلطة المسؤولة أو يكونوا من الأكاديميات أو المعاهد البحثية. ويتعين عليهم أداء التقييم مستعينين بالمنهجيات والمعايير المتفق عليها دولياً كلما أمكن ذلك. وينبغي توخي الدقة لضمان أن هؤلاء الخبراء مستقلون بالفعل، وأنه لا يوجد تضارب مُعلن في المصالح بشأن البيانات التي يقومون بتقييمها، وأن يتم التعامل مع الملف بشكل سري.

بعد استلام تقييم البيانات من قبل الخبراء في المجالات ذات الصلة، يتعين على السلطة المسؤولة، إذا لزم الأمر، أن تطلب من طالب التسجيل أن يقدم أية بيانات إضافية يرى القائمين بالتقييم أنها ضرورية. وخلال هذه المرحلة ينبغي النظر بصورة مبدئية في أي التماسات مقدمة من طالب التسجيل للحصول على إعفاءات بشأن تقديم البيانات. كما يتعين على السلطة المسؤولة أيضاً أن تحدد فترة زمنية يتم خلالها تقديم البيانات الإضافية وأن تبين أن سير الإجراءات الخاصة بطلب التسجيل سوف تُعلق لحين استلام هذه البيانات. وقد تُحاط السلطة المسؤولة علماً، عندما يكون ذلك مناسباً، برأي الخبير من السلطات التنظيمية المختصة الأخرى أثناء تقييم البيانات.

#### 4-1-5 إعداد الملخصات والاستنتاجات

يتعين على المراجعين تقديم استنتاجاتهم وما توصلوا إليه من قرارات إلى السلطة المسؤولة في غضون فترة زمنية معقولة ومتفق عليها، بالإضافة إلى توفير موجز يسرد البيانات والتقييمات التي شكلت الأساس الذي بُني عليه استنتاجاتهم.

بناءً على التقييمات وتوصيات الخبراء، يتعين على السلطة المسؤولة إعداد ملخص شامل لكافة البيانات ذات الصلة واستنتاجات الخبراء للنظر فيها من قبل مجلس مبيدات الآفات، إذا رأت أن مراجعة تلك البيانات كاملة وكافية لاتخاذ القرار.

#### 4-1-6 إدارة المخاطر وقرار التسجيل

يتخذ مجلس مبيدات الآفات القرار النهائي بشأن تسجيل المبيد، مع الأخذ في الاعتبار المراجعة التي أعدتها السلطة المسؤولة، وربما يأخذ أيضاً نتائج إجراء المراجعة العامة في الحسبان، والتي تتم من قبل أطراف أخرى.

وقد يكون قرار المجلس بشأن تسجيل المبيدات مؤقتاً أو نهائياً، مع أو بدون قيود و/أو شروط أو بالرفض. ويجوز للمجلس أيضاً أن يُعلق القرار، لحين تقديم بيانات أخرى أو مزيد من التقييمات.

تتم الموافقة على استخدام المبيد بصفة عامة في أغراض محددة فقط، مثل مكافحة آفة (أو آفات) معينة على محاصيل معينة، أو استخدامات أخرى محددة أيضاً كمكافحة الآفات التي تسبب إزعاج أو مضايقات للإنسان أو التي تنتقل الأمراض. وينبغي إدراج هذه الاستخدامات لمثل هذه الأغراض المسموح بها ضمن قرار التسجيل.

تُعد فعالية المركب في مكافحة آفات معينة، ومخاطر مخلفاته المتبقية على محاصيل معينة من بين العوامل التي تلعب دوراً في اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تعمل على الحد من السماح لتآلف الآفة مع المحصول.

في حالة تزايد المخاطر على صحة الإنسان أو البيئة، فقد يتم فرض قيود مشددة على بعض المبيدات، مثال ذلك، اقتصر استخدام المنتج على العاملين المرخص لهم فقط ولأغراض محددة جداً.

ومع ذلك، فإن تقييد استخدام المبيدات باعتباره شكل من أشكال إدارة المخاطر يكون مؤثراً فقط إذا كانت هذه القيود يتم الالتزام بها بالفعل ويجري تنفيذها. لذلك فإن مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها تنص على أن حظر استيراد وبيع وشراء المركبات عالية السمية والخطرة قد يكون مفيداً إذا كانت تدابير الرقابة الأخرى أو ممارسات التسويق الجيدة غير متوافرة بالدرجة التي تكفي لضمان إمكانية تداول المنتج مع وجود مخاطر مقبولة على المستخدم.

في حالة إذا ما خُصص مجلس مبيدات الآفات إلى جواز منح التسجيل، فينبغي على السلطة المسؤولة تخصيص رقم معين (لا نظير له) يرتبط بتسجيل محدد لأحد طالبي التسجيل. أما إذا قوبل طلب التسجيل بالرفض، أو فرضت قيود مشددة على استخدامات المبيد، فإن هناك إجراءات إضافية محددة يتعين اتخاذها في مرحلة ما بعد التسجيل من أجل حماية صحة الإنسان أو البيئة.

ويجوز للسلطة المسؤولة نشر ملخص لها وقرار التسجيل المقترح ودعوة لأطراف أخرى لتقديم التعليقات. وينبغي الحرص على أن لا تؤدي أي من فترات المراجعة العامة التي تتم من قبل الأطراف الأخرى إلى تأخير عملية التسجيل بشكل غير مقبول.

#### 4-1-7 نشر وتوزيع قرار التسجيل

يتعين على السلطة المسؤولة إبلاغ مقدم طلب التسجيل بقرار مجلس مبيدات الآفات. وفي حالة الموافقة على منح التسجيل، ينبغي للسلطة المسؤولة إبلاغ مقدم الطلب بكافة الشروط المتعلقة بالتسجيل، بما في ذلك شروط بطاقة البيانات والعلامات والتسويق ورقم التسجيل الخاص به.

يتعين على السلطة المسؤولة أن تتخذ حينئذ الإجراءات اللازمة بشأن نشر قرار التسجيل في الجريدة الحكومية أو الرسمية حتى يصبح المنتج مُسجلاً قانونياً. وينبغي أن تتضمن المعلومات الواردة بالجريدة ما يلي: اسم صاحب التسجيل، رقم التسجيل الخاص به، الاسم التجاري للمنتج، المادة (أو المواد) الفعالة وأيضاً تركيزها (أو تركيزاتها)، المستحضر والاستخدامات. ويجب أن يسمح فقط للمُسجلين باستيراد و/أو تصنيع المنتجات المُسجلة لبيعها. ويجوز للسلطة المسؤولة أيضاً جعل هذه المعلومات متاحة على شبكة الانترنت.

كما يتعين أيضاً على السلطة المسؤولة إبلاغ جميع الممثلين الرئيسيين من الهيئات الحكومية والمؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك الوكالات المختصة بإنفاذ القوانين، وإدارات الجمارك، ووحدات خدمات وقاية النباتات، ووحدات خدمات الصحة العامة، وكذلك الخبراء الذين شاركوا في

إصدار القرارات الإيجابية. وقد تتلقى أيضاً الوكالات المختصة بإنفاذ القوانين والخبراء معلومات بشأن طلبات التسجيل التي تم رفضها.

#### 4-1-8 إرشادات بطاقة البيانات

ينبغي على الجهات المُصنعة تقديم بيانات إضافية إلى السلطة المسؤولة لدعم الاستخدامات الجديدة للمنتج (إرشادات بطاقة البيانات). وفي حالة الموافقة من قبل السلطات المختصة على هذه البيانات الإضافية المطلوبة، فيمكن حينئذ إدراجها على البطاقة الإرشادية أو مُلصق العبوة.

#### 4-2 أنشطة ما بعد عملية التسجيل

##### 4-2-1 حفظ الملفات والوثائق (الأرشفة)

يتعين على السلطة المسؤولة ضمان أن القرارات المُتخذة، بما في ذلك الملخصات والتقييمات والمداولات والاستنتاجات التي توصل إليها مجلس مبيدات الآفات، هذا إلى جانب الاتصالات المكتوبة (متضمنة رسائل البريد الإلكتروني) والبيانات، يتم توثيقها وتخزينها بشكل صحيح للرجوع إليها مستقبلاً. وينبغي توفير الوسائل المناسبة لتخزين مثل هذه المعلومات السرية، والتي يجب أن يقتصر تناولها على الأشخاص المُصرح لهم فقط.

##### 4-2-2 المراقبة والتقييم بعد التسجيل

تتضمن عمليات المراقبة والتقييم فيما بعد التسجيل توفير وسائل لقياس صحة أو مصدوقية التوقعات، استناداً إلى بيانات التسجيل، فيما يتعلق بالفعالية والأمان والتأثيرات البيئية لمنتج معين من مبيدات الآفات. فقد تُظهر هذه العمليات التي تتم بعد التسجيل أن المنتج لم يُعد فعالاً نتيجة لحدوث تطور، مُدعم بالوثائق، في مقاومة الآفة لفعال المبيد، لدرجة تصل إلى فشله في الأداء الحقل، أو تبين أن نوعية المنتج رديئة، أو أنه يتسبب في حدوث مخاطر غير مقبولة على صحة الإنسان أو على البيئة. ويُعد سوء الاستعمال الشائع للمبيدات موضع الاهتمام أو عدم الالتزام بالقيود المفروضة على استعمالها من العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار فيما بعد التسجيل. ويمكن للسلطة المسؤولة الاستفادة من النتائج المُتحصّل عليها خلال عمليات الرصد والتقييم فيما بعد التسجيل لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة مثل التعديل في التوصيات بشأن استخدام المبيد وجرعاته المُطبقة، وقيود الاستعمال أو، إذا لزم الأمر، إلى سحب تسجيل المنتج.

تدعو مدونة السلوك الدولية الحكومات لإجراء مراجعات دورية للمبيدات المطروحة في أسواق بلدانها، واستخداماتها المقبولة وتوافرها لكل قطاع من قطاعات الجمهور. كما تدعوها لإجراء مراجعات خاصة عندما تملّيتها الشواهد العلمية، وأيضاً تنفيذ برامج للمراقبة الصحية لهؤلاء الأشخاص المعرضين مهنيّاً إلى مبيدات الآفات، والتحقق من حالات التسمم وفحص الوثائق المدعومة لذلك.

ينبغي أن تكون هناك آلية متاحة للإبلاغ عن التأثيرات السلبية التي تسببها المبيدات، وكذلك لجمع وتحليل البيانات المُتحصّل عليها في هذا الشأن. كما يتعين على الحكومات جمع وتسجيل البيانات التي تتعلق بالمبيدات من حيث استيرادها وتصديرها وتصنيعها وتجهيزها في صورة مستحضرات، وجودتها وكمياتها واستخداماتها من أجل تقييم مدى أي من التأثيرات المحتملة الحدوث على صحة الإنسان أو البيئة، ومتابعة الاتجاهات في استخدام مبيدات الآفات للأغراض الاقتصادية وغيرها من



الأغراض الأخرى. وعلى الأرجح أن يؤدي التطور في نظم تتبع وتعقب مسارات المبيدات إلى تسهيل جمع مثل هذه البيانات، ومن ثم ينبغي تشجيعها كلما كان ذلك ميسوراً.

وقد تأخذ عمليات المراقبة أو التقييم التي تتم فيما بعد التسجيل في اعتبارها أيضاً مصادر أخرى للمعلومات مثل المواد المنشورة أو المطبوعات المتعلقة بالصحة أو المشاكل البيئية المتصلة بالمبيدات المعنية في بلدان أخرى، ولا سيما عندما يمكن استقراء هذه البيانات والمعلومات واستنباط التأثيرات المحتملة تحت الظروف المحلية بطريقة مناسبة.

#### 4-2-3 إعادة التسجيل والمراجعات غير المجدولة

تدعو مدونة السلوك الدولية الحكومات إلى وضع إجراء لإعادة التسجيل لضمان القيام بالمراجعة الدورية للمبيدات المسجلة، وبالتالي يمكن اتخاذ تدابير سريعة وفعالة في حالة ظهور معلومات جديدة حول أداء المنتج أو أخطاره تشير إلى ضرورة القيام بإجراءات تنظيمية. وقد تأخذ إجراءات إعادة التسجيل أشكالاً مختلفة، حيث يعتمد ذلك على التشريعات الوطنية والموارد المتاحة.

عادة ما يتم منح التسجيل فترة زمنية محدودة، حيث يعتمد طولها على الظروف المحلية والقدرة على إجراء إعادة التسجيل للمراجعة. وقبل نهاية فترة التسجيل الممنوحة يتعين على صاحب التسجيل تقديم طلب لإعادة التسجيل للمنتج الخاص به استناداً إلى المتطلبات والشروط الموضوعية من قبل السلطة المسؤولة في البلد. وينبغي أن يتضمن الطلب أي معلومات جديدة عن هذا المنتج التي أصبحت متاحة خلال الفترة الفاصلة ما بين التسجيل وطلب إعادته. حينئذ يتعين على السلطة المسؤولة أن تشرع في تقييم طلب إعادة التسجيل مع الأخذ في الاعتبار أي بيانات أو معلومات جديدة بالإضافة إلى مستوى العلم والمعرفة وأي تحديث يكون قد طرأ على المتطلبات منذ التسجيل السابق. وإذا لم يتم تقديم طلب لإعادة التسجيل ثانية حتى نهاية فترة التسجيل الممنوحة، فيجب ان يتم استبعاد المنتج من سجل المبيدات وأن لا يُسمح بمواصلة استخدامه.

بما أن إعادة تقييم المبيدات بصورة دورية وكاملة تتطلب موارد مكثفة للغاية، فهناك خيارات أخرى متاحة للسلطة المسؤولة بشأن المراجعة الدورية. وتشمل هذه الخيارات إجراء الاتصالات لطلب بيانات أخرى إضافية تتعلق بأجزاء معينة من ملف التسجيل، أو مراجعات جزئية لتلك التقييمات التي طرأت عليها تغييرات هامة من حيث الفهم والمعرفة، أو مراجعات للنتائج المتحصل عليها من برامج الرصد.

ينبغي وضع أحكاماً صريحة للمراجعات الغير مجدولة (لم تكن مقررة مسبقاً) للمبيدات المسجلة عندما تتاح معلومات جديدة قد تؤثر على التقييمات التي سبق إجراؤها بشأن فعالية المنتج أو مخاطره. وقد تتضمن مثل هذه المعلومات بيانات عن تطور المقاومة لفعل المبيد أو الآثار الضارة على الصحة أو البيئة، أو تغيير متطلبات الحد الأقصى لمتبقيات المبيد على محاصيل التصدير. وفي مثل هذه الحالات، فإن المبيد قد يحتاج إلى مراجعة قبل أن تنتهي فترة تسجيله الرسمية.

#### 4-2-4 الترتيبات الإدارية للتغييرات الطفيفة

يتم التعامل مع التغييرات البسيطة التي تحدث في ملف التسجيل، مثل التغيير في عنوان الشركة أو رقم الهاتف أو في أسماء الموزعين، والتي لا تؤثر على مضمون قرار التسجيل، من خلال إجراء تعديلات إدارية بسيطة على الرغم من أنها قد تؤثر على بيانات بطاقة عبوة المنتج.



ويوصى بأن تنعكس التغييرات البسيطة التي أُدخلت في ملف التسجيل على رقم التسجيل الخاص بالمنتج وذلك بإضافة "لاحقة" في نهاية الرقم على سبيل المثال، الأمر الذي من شأنه أن يُسهل تتبع المنتج الذي تم تسجيله في الأصل.

#### 4-2-5 الترتيبات الإدارية للتغييرات الكبيرة

تتطلب التغييرات الكبيرة في التسجيل، مثل التغييرات في بطاقة بيانات العبوة أو إضافة استخدامات جديدة للمنتج (تتعلق بالمحاصيل أو الآفات أو ناقلات الأمراض)، إلى إجراء مراجعة كاملة أو جزئية لمجموعة البيانات المُقدمة من صاحب التسجيل، وإذا اقتضى الحال، فقد يُطلب منه تقديم بيانات إضافية وتقييمها قبل الموافقة على طلب التغييرات.

#### 4-2-6 إجراء الطعون

في حالة رفض تسجيل المبيد أو فرض قيود عليه، فينبغي أن يُسمح لمُقدم الطلب بالطعن على القرار. ويجب إدراج إجراءات الطعون الرسمية ضمن اللوائح الخاصة بمبيدات الآفات، والتي تحدد شروط وأحكام إجراء الطعن الكامل، والحدود الزمنية لكافة الخطوات المتخذة في هذا الشأن. ويتعين على السلطة المسؤولة إيصال هذه المعلومات إلى طالب التسجيل كلما كان ذلك ممكناً. ومع ذلك، ينبغي أن لا تسمح إجراءات الطعن صراحةً بالتشكيك في صحة المعايير.

#### 4-2-7 الدعاوى القضائية

يمكن لمقدم الطلب استناداً إلى النظام القانوني الوطني إقامة دعوى بالمحكمة إذا لم تكن نتائج إجراءات الطعن مرضية له. وقد يكون أيضاً لدى الأطراف الأخرى، بما في ذلك أصحاب المصالح العامة، الفرصة وفقاً للنظام القانوني الوطني معارضة القرار في المحكمة بشأن تسجيل أو عدم تسجيل المبيد. وعلى ذلك يتعين على مجلس مبيدات الآفات أن يحتفظ بالسجلات الخاصة بجميع مداولاته وقراراته.

#### 4-2-8 الإخطارات بشأن اتفاقية روتردام

يتعين على السلطات المسؤولة التابعة لأطراف اتفاقية روتردام أن تخطر السلطات الوطنية المعنية (إذا لم تكن هي نفسها تلك السلطات) عن أي إجراء تنظيمي نهائي تم اتخاذه بشأن حظر استخدام أحد مبيدات الآفات أو فرض قيود مشددة عليه من أجل حماية صحة الإنسان أو البيئة. وتعتبر مثل هذه الإجراءات بمثابة حظر أو تقييد مشدد بموجب المادة الثانية من الاتفاقية، التي تشمل أيضاً المبيدات التي تم رفض الموافقة عليها في استخدام المرة الأولى، أو سحبها الجهة المُصنعة من السوق المحلية أو سُحبت من النظر فيها مرة أخرى في عملية الموافقة المحلية وحيثما يوجد دليل واضح على أن ذلك الإجراء قد اتخذ لحماية صحة الإنسان أو البيئة. وتمشياً مع المادة الخامسة من الاتفاقية يُطلب من السلطة الوطنية المعنية أن تخطر أمانة الاتفاقية بهذه الإجراءات التنظيمية النهائية في غضون تسعين يوماً من بدء سريان الإجراء التنظيمي النهائي.

عندما يتم إدراج مادة كيميائية في المرفق الثالث في الاتفاقية، فإنها تخضع للموافقة المسبقة عن علم أو لإجراءاتها. وبمقتضى هذه الإجراءات يُطلب من أطراف الاتفاقية أن تبلغ الأمانة بقراراتها عن ما إذا كانت موافقة من عدمه على استيراد هذه المواد الكيميائية في المستقبل. وتُعد أطراف الاتفاقية مُلزَمة قانوناً باحترام هذه القرارات. وتمشياً مع المادة العاشرة فإن القرار بعدم الموافقة على

الاستيراد في المستقبل ينبغي أن يكون مصحوباً بقبول حظر (i) استيراد المادة الكيميائية من أي مصدر و(ii) إنتاج المادة الكيميائية محلياً للاستخدام المحلي. وقد يكون حظر الاستيراد والإنتاج المحلي للمادة الكيميائية مبرراً لإلغاء تسجيلها.

وللحصول على مزيد من المعلومات حول إخطارات الإجراءات التنظيمية النهائية، وكذلك تسيير إجراءات الموافقة المسبقة عن علم وغيرها من شروط وأحكام اتفاقية روتردام، يمكن زيارة موقعها على شبكة الإنترنت [7].

### 3-4 تصاريح التجريب

ينبغي أن يكون لدى الحكومات اللوائح المناسبة لاستيراد كميات محدودة من مبيدات الآفات غير المسجلة لأغراض البحث أو التعليم أو التسجيل. حيث تعمل مثل هذه اللوائح على تمكين السلطة المسؤولة من إصدار تصاريح لتجريب المبيدات لأي طرف عنده القدرة على الامتثال لتلك الشروط التي تفرضها اللوائح لاستيراد كمية محدودة من مبيد ما لأي من الأغراض المذكورة أعلاه.

تدعو اللوائح، من بين أمور أخرى، طالبي التصاريح تقديم بعض المعلومات الأساسية عن المبيد (مثل الاسم المشفر (الكودي)، الاسم الشائع، نوع المبيد، المجموعة الكيميائية التابع لها، النسبة المئوية للمادة الفعالة، الجرعة النصفية القاتلة (LD<sub>50</sub>) الحادة عن طريق الفم وعن طريق الجلد، السمية عن طريق الاستنشاق، والسمية على السمك)، وأيضاً عن الغرض من استيراد المبيد، والكمية المراد استيرادها، وتفاصيل أخرى عن أين ومتى وبواسطة من سيتم تنفيذ التجارب. تقوم السلطة المسؤولة حينئذ بتقييم الطلب وتقرر ما إذا كانت نتيجة التقييم تسمح بإصدار التصريح لإجراء التجارب، وإذا كان الأمر كذلك، فيجب أن تُرفق الشروط المطلوبة معه. وتعتمد شروط منح التصريح، بين أمور أخرى، على مرحلة تطور المركب الكيميائي، وكمية المبيد المسموح باستيرادها، وعلى مدى الحاجة إلى التخلص من المحصول عقب انتهاء التجربة (إذا كان ذلك ممكناً)، وعلى موقع تنفيذ التجربة وتوفير المعلومات عن تاريخ تنفيذها حتى يتسنى القيام بالتفقد والمعاينة من قبل السلطة المسؤولة.

### 4-4 إجراءات التسجيل ذات المسار السريع واستخدام المبيدات في حالات الطوارئ

#### 4-4-1 إجراءات التسجيل ذات المسار السريع للمنتجات ذات المخاطر المنخفضة/المتناقضة

قد تُقرر السلطات المسؤولة لأنواع معينة من مبيدات الآفات التي ثبت أن مخاطرها منخفضة، بأنه يمكن اتباع إجراءات ذات مسار سريع لتسجيلها، وفي هذه الحالة يكفي تقديم مجموعة محدودة من البيانات لإجراء التقييم. وينبغي أن يتم هذا التقييم على جدول زمني عاجل. كما يجب أن يستند مثل هذا الإجراء ذو المسار السريع إلى متطلبات ومعايير واضحة ومنشورة. وإذا ما تم الإقرار باتباع هذا الإجراء، فإنه من المهم القيام بتحديد وبدقة ما هي أنواع المنتجات التي تصلح لهذا الغرض بحيث يمكن تجنب الجدل الذي قد يثار حول ما إذا كانت هذه المنتجات منخفضة المخاطر أم لا.

#### 4-4-2 إجراءات استخدام مبيدات الآفات في حالات الطوارئ

ينبغي وضع أحكام من شأنها أن تسمح لمبيدات معينة ممن لم يتم تسجيلها بأن تستخدم في حالات الطوارئ لمكافحة تفشيات آفة معينة في الزراعة أو الصحة العامة تحت ظروف استثنائية. ويجب اتخاذ الإجراءات الصحيحة في الوقت المناسب فيما يتعلق بالحصول على الموافقة باستخدام مثل هذه

المبيدات في تلك الحالات الطارئة. ومن المهم أن يكون واضحاً من الذي تكون لديه السلطة لإعلان حالة الطوارئ ويطلب من مجلس مبيدات الآفات الموافقة على استخدام المبيد بسبب الحالة الطارئة. وعموماً فإن كمية المبيد التي قد تستخدم، وفترة استخدامه والعاملين المرخص لهم بالاستخدام يكون محدوداً ومحدداً. وقد يتطلب الأمر عمليات مراقبة خاصة. وينبغي على مكتب السلطة المسؤولة أن يعمل كوحدة إدارية تتعامل مع كافة الجوانب المتعلقة بمثل هذه الحالات. وفي وقت لاحق لاستخدام المبيد في حالة الطوارئ يجب الاهتمام بتسجيله باتباع الإجراءات المعتادة، وذلك لضمان توافره عندما يقتضي الأمر استخدامه في المستقبل لمكافحة تفشيات الآفة.

#### 4-5 إلغاء التسجيل

يُعد إلغاء تسجيل المبيد جزء مهم من عملية التسجيل. ويمكن إلغاء التسجيل للأسباب التالية:

- عند فرض الحظر على المبيد؛
- أو بناءً على المراجعة التي تقوم بها الهيئة المعنية بالتسجيل قبل نهاية فترة التسجيل الممنوحة؛
- قرار بعدم تمديد فترة التسجيل بعد انتهاءها؛
- انتهاء فترة التسجيل ولم يتم تقديم طلب لتجديدها (إلغاء سلبي)؛
- الانسحاب الطوعي من قبل الشركة.

وقد يتضمن فرض الحظر على المبيد منع استخدامه داخل القطر حمايةً لصحة الإنسان والبيئة. ويعني ذلك أن أي طلب لتسجيل هذا المبيد لن يقبل قبولاً على الإطلاق. وقد يتم إلغاء التسجيل نتيجة لتوافر معلومات جديدة تظهر أن استمرار تسجيل المبيد غير مرغوب فيه، أو نتيجة لمخالفة الشروط القانونية من قبل المُسجل (صاحب التسجيل). وفي حالة عدم قدرة صاحب التسجيل أن يفي بمتطلبات السلطات المسؤولة فإن فترات تسجيل منتجاته قد لا يتم تمديدها عند انتهاءها. وفي بعض الأحيان ولأسباب تجارية قد لا يطلب المسجلين تمديد فترات التسجيل لمنتجاتهم. عندئذ فإن المنتج لن يُعد مسجلاً بمجرد انتهاء فترة تسجيله. وقد يقتضي الأمر أيضاً في بعض الأحوال قيام بعض أصحاب التسجيل بسحب منتجاتهم المسجلة طوعاً نتيجة لمخاوف تتعلق بالسلامة أو لأسباب تجارية.

#### 4-5 البيانات المطلوبة وملف التسجيل

يتعين على السلطة المسؤولة في القطر أن تحدد بشكل واضح وشامل أنواع البيانات المطلوبة لتسجيل المبيدات. ويتعين عليها أيضاً بيان الشكل العام لملف التسجيل وكذلك عدد النسخ المطلوبة منه. وتقع مسؤولية تجهيز البيانات أو تقديمها لدعم طلب تسجيل المبيد على عاتق مُقدم الطلب. وينبغي أن تعكس البيانات المقدمة لدعم التسجيل الظروف في البلد أو الإقليم المراد استخدام المبيد بهما.

#### 4-5 جودة البيانات

ينبغي أن تكون البيانات المقدمة من قبل طالب التسجيل عالية الجودة والموثوقة، وأيضاً، كلما أمكن ذلك، أن تستند إلى الخطوط التوجيهية وأساليب الاختبارات المُعترف بها دولياً، مثل تلك الإصدارات المنشورة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) [8]، وغيرها من الوثائق الأخرى.

وينبغي إعداد البيانات وفقاً للإجراءات العلمية والتجريبية السليمة، إلى جانب اتباع قواعد الممارسة العملية الجيدة، حيثما يمكن تطبيق ذلك.

كما ينبغي القيام بتقديم تقارير كاملة إذا ما طلبتها السلطة المسؤولة. ويجب أن تكون الملخصات المطلوبة أيضاً على نفس الدرجة العالية من الجودة، وأن تعبر تماماً عن النتائج المتحصل عليها من الدراسات. ويتعين على طالب التسجيل ضمان أن أنماط استخدام المبيد المقترحة، ومطالب بطاقة بيانات العبوة والإرشادات، والتعبئة والتغليف، والمنشورات التقنية تعبر بصدق عن نتائج الاختبارات والتقييمات العلمية.

## 2-5 موجز عام لمتطلبات بيانات التسجيل

ينبغي أن تشمل البيانات المطلوبة لدعم طلب التسجيل كافة الجوانب ذات الصلة بالمنتج خلال دورة حياته الكاملة. فمن المهم أن تتضمن مواصفات المادة الفعالة وخواصها الطبيعية والكيميائية، ومستحضر المبيد (المنتج المُجهز)، الطرق التحليلية، السمية على الإنسان والبيئة، بطاقة بيانات العبوة واستخداماته المقترحة، صحائف بيانات السلامة، فعالية المنتج حال استخدامه أو تطبيقه في الأغراض المُعد من أجلها، وكذلك مخلفاته المتبقية جراء استخدامه، إدارة عبوات المنتج والتخلص من نفاياته. كما ينبغي أن تتضمن تلك البيانات أيضاً تقييمات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية المتعلقة بمبيدات الآفات، ما كانت متاحة.

يجب أن تكون بيانات فعالية المبيد، حيثما يكون ذلك متاحاً من الناحية العملية، ناتجة من استخدام المنتج ضد الآفة المستهدفة أو أنواع ناقلات الأمراض وتحت الظروف البيئية التي تمثل المناطق التي يستخدم فيها المبيد للأغراض المقصودة منه. ويمكن قبول البيانات المتحصل عليها في بلد آخر مماثل في الظروف البيئية أو في حدوث الأوبئة، عندما يكون ذلك متاحاً وفي المتطلبات المحلية المتعلقة بالاختبارات [9]. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار برنامج منظمة الصحة العالمية لتقييم مبيدات الآفات (WHOPES) والتقييمات المتعلقة بمبيدات الصحة العامة، حيثما يكون ذلك مناسباً، [10].

وقد تختلف متطلبات بيانات التسجيل، حيث يتوقف ذلك على جوانب متعددة متباينة، من بينها:

- طبيعة مبيد الآفات (مركب كيميائي تركيبى [اصطناعي])، أو مبيد آفات ميكروبي،... الخ)؛
- نمط الاستخدام المقصود (على سبيل المثال، مبيدات زراعية للاستخدام الحقل، أو مبيدات تستخدم في الدفيئات (الصوب)، أو مبيدات لمكافحة ناقلات الأمراض، أو مبيدات للاستخدام المنزلي، أو حافظات للأخشاب)؛
- ما إذا كان المنتج على هيئة مادة فعالة أو على صورة مستحضر؛
- ما إذا كان المنتج يتكون من مادة فعالة حديثة أو أنه منتج عام (ليس له اسم أو علامة تجارية)؛
- ما إذا كان المنتج سيستخدم على نطاق واسع أو أن استخدامه سيكون على نطاق ضيق؛
- ما إذا كان المنتج من المبيدات المُعترف بأن مخاطرها منخفضة (أو وثيق الصلة بها).

لذلك يتعين على السلطة المسؤولة تحديد المتطلبات من البيانات اللازمة للمذكور أعلاه، وقواعد الإعفاء منها، وذلك تجنباً لإعداد بيانات غير ضرورية، ومن ثم خفض التكاليف التي يتكبدها طالب التسجيل.

وقد لا يتطلب الأمر إجراء اختبارات الفعالية للمبيدات المُعتمدة على المادة الفعالة التقنية، المُسجلة عن طريق التكافؤ (ارجع إلى التعاريف) طالما أن الاستخدام المقصود هو نفس الاستخدام المُعتمد للمنتجات المماثلة والمطروحة بالفعل في الأسواق.

### 3-5 النهج متعددة المستويات لمتطلبات بيانات التسجيل

تقوم السلطة المسؤولة بتطبيق نهج متعددة المستويات أو متدرجة على نحو متزايد في التقييم وفي متطلبات بيانات التسجيل.

وفي النهج متعدد المستويات، تُطلب مجموعة بيانات أكثر محدودية عند تقديم طلب التسجيل لأول مرة من قبل طالب التسجيل. وإذا حدث وأظهرت نتائج التقييم لفعالية المركب ومخلفاته المتبقية ومخاطره على الصحة والبيئة والمبنية على أساس هذه المجموعة المحدودة من البيانات، أن المنتج مقبول للتسجيل، فإن الأمر في هذه الحالة لا يحتاج إلى تقديم مزيد من البيانات. ومع ذلك، إذا لم تسمح مجموعة البيانات المحدودة بإجراء تقييم قاطع ونهائي، فيُطلب من صاحب التسجيل بيانات إضافية عن الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من التقييم (مثل دراسات أكثر تحديداً عن السمية أو بيانات أكثر دقة بشأن التعرض للمبيد أو إجراء اختبارات للفعالية على نطاق أوسع). وقد يتم تكرار عمليات التقييم متعدد المستويات أو المتدرج عدة مرات حتى يمكن اتخاذ القرار النهائي بشأن تسجيل المبيد.

وتتمثل مزايا التقييم متعدد المستويات وما ينطوي عليه من بيانات محدودة، في أن التكاليف التي يتكبدها طالب التسجيل تقتصر على حالات الضرورة القصوى، حيث تقوم السلطة المسؤولة فقط بتقييم البيانات الضرورية واللازمة لاتخاذ القرار النهائي. ومع ذلك، فإن الاتصالات الفعالة بين طالب التسجيل والسلطة المسؤولة ضرورية حتى يكون نهج التقييم فاعلاً ولا يتسبب في تأخير عملية التسجيل.

### 4-5 متطلبات بيانات التسجيل الخاصة بالبلدان

قد تطلب بعض البلدان بيانات لتسجيل المبيدات قد لا تكون مطلوبة عادة في نظم أخرى للتسجيل. وقد يكون هذا هو الحال خاصة إذا كانت ظروف الاستخدام متباينة في تلك البلد بالتحديد أو في منطقة بعينها، نظراً لتنوع الآفات، أو اختلاف أساليب التطبيق، أو كيفية التعرض للمبيد أو تغير الظروف المناخية.

### 5-5 حماية البيانات وسريتها

تتلقى السلطات المسؤولة عن تسجيل المبيدات كثير من الوثائق والمواد ذات الصلة بالإضافة إلى كم هائل من البيانات من الشركات الراغبة في تسجيل منتجاتها. وتهتم هذه الشركات التي تقدم مثل هذه الوثائق وما بها من معلومات يتكلف إنتاجها كثيراً، بأن يكون هناك ما يضمن حمايتها بشكل مناسب، وألا يساء استخدامها على نحو غير عادل من قبل المنافسين. وفي الوقت نفسه، فإن السياسة العامة الجيدة والتشريعات الوطنية التي تسعى جاهدة للتوفيق بين المصالح المتنافسة إلى جانب توفير الحوافز الكافية لإنتاج مثل هذه البيانات لتكون بالجودة المطلوبة، مع ضمان متابعة المنتجين الذين لديهم فرصاً معقولة لدخول السوق والتي من شأنها أن تسهل إمكانية إتاحة جزء أو كل البيانات المعنية وجعلها في متناول أيدي الجمهور.

وتوجد أنواع عديدة مختلفة من البيانات، كما توجد أيضاً آليات ومستويات متنوعة من الحماية لأجلها. وهناك تنوع واسع في الأساليب التي يقوم بها كل بلد على حدة بحماية مثل هذه البيانات كقناة مستقلة لحقوق الملكية (IPRs) في تشريعاته الداخلية. وبالنسبة لأعضاء منظمة التجارة العالمية (WTO)، فإن حماية المعلومات غير المفصح عنها يُعد إلزامياً بموجب اتفاقية "الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)" الواردة في المرفق 1 ج من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية.

وفي محاولة لتحقيق التوازن بين المصالح المتنافسة، ولإعلاء المصلحة العامة في تطوير مثل هذه البيانات بواسطة الشركات وللرجوع إليها عن طريق السلطة التنظيمية، فإن البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO) تلتزم بتوفير نوعين لحماية بيانات الاختبارات السرية أو البيانات الأخرى عملاً بالمادة 39 الفقرة الثالثة من اتفاقية "الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)". ويتمثل النوع الأول في حماية البيانات من الاستخدام التجاري غير المشروع، حيث:

- لابد وأن يتم تقديم البيانات كشرط للموافقة على تسويق الأدوية أو المنتجات الكيميائية الزراعية؛
- تستخدم هذه المنتجات مواد كيميائية جديدة؛
- ينطوي إنتاج هذه البيانات أصلاً على بذل جهود كبيرة؛
- تكون البيانات غير مُفصح عنها وسرية.

أما النوع الثاني فيتمثل في حماية بيانات الاختبار من الإفصاح عنها إلا عند الضرورة من أجل حماية الجمهور، أو ما لم تتخذ إجراءات لضمان حمايتها من الاستخدام التجاري غير المشروع.

لا تزال اتفاقية "الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)" تلتزم الصمت بشأن الكيفية التي ينبغي أن تنفذ بها حماية البيانات ضد الاستخدام التجاري غير المشروع من قبل البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وقد جرت العادة على تنفيذ بعض أشكال حماية بيانات الاختبارات من خلال التشريعات الوطنية، على سبيل المثال، هناك بعض البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تشترط التفرد بفترة محددة مقصورة عليهم، التي خلالها لا يمكن للسلطات التنظيمية ولا لأي أطراف أخرى الحصول على البيانات المقدمة من الشركة الأصلية لاستخدامها في أغراض الموافقات التنظيمية دون موافقتها. بينما قام آخرون من البلدان الأعضاء بالمنظمة بتنفيذ منهجيات أخرى لحماية البيانات لا يشترط فيها فترات معينة تقتصر على أي منهم.

وقد تتبع البلدان منهجيات مختلفة على النحو الذي تكون فيه السلطات الحكومية مسؤولة عن حماية البيانات. ومع ذلك، فإنه بالنسبة للبيانات الخاصة بمبيدات الآفات الزراعية أو الصحة العامة عادة ما تكون السلطة المعنية بتسجيل المبيدات هي المسؤولة عن إدارة وتطوير التشريعات الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك التزامها بتعهداتها الدولية بشأن حقوق الملكية الفكرية. وعند الاقتضاء، يتعين على السلطات المعنية بالمبيدات التشاور مع المكتب الوطني الذي يتحمل المسؤولية العامة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وذلك لضمان وجود نهج متسق بشأن حماية وتداول والحصول على بيانات التسجيل وكذلك المواد والوثائق ذات الصلة.

ومن المتوقع بالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO) أن القوانين واللوائح المحلية بها والنواحي الإدارية ذات الصلة تعكس الحد الأدنى من المعايير التي وضعتها اتفاقية "الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)" على النحو المبين أعلاه. وقد يكون لدى البلدان من غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تشريعات بشأن الملكية الفكرية أو قواعد مناسبة وفي هذه الحالة يجب الالتزام بها. وحيثما لا توجد مثل هذه التشريعات أو القواعد فيُشار على السلطات المعنية بتسجيل المبيدات أن تستخدم اتفاقية "الجوانب المتصلة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS)" إلى جانب الخيارات التي اتخذتها الأعضاء المختلفة في منظمة التجارة العالمية كدليل مرجعي. وقد أُخطرت المنظمة بتفاصيل النهج الوطنية المتنوعة في العديد من البلدان بشأن



تنفيذ معايير اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية الخاصة بحماية البيانات، وهي متاحة عند طلبها من الأمانة.

## 6- تقييم ملف التسجيل (مراجعة البيانات)

### 1-6 تقييم ملف التسجيل المقدم من قبل طالب التسجيل

ينبغي على السلطة المسؤولة أن تتبع الخطوات المذكورة بإيجاز أدناه:

- *التحقق من شخصية مقدم الطلب*: يتعين على السلطة المسؤولة التأكد من أن مُقدم الطلب هو صاحب الحق في تقديم ملف التسجيل، وأن البيانات المُقدمة صحيحة.
- *التأكد من استيفاء الملف*: يتعين على السلطة المسؤولة التأكد من أن البيانات الموجودة بداخل ملف التسجيل كاملة، وأنها تفي بمتطلبات البيانات المنشورة رسمياً بشأن الاستخدام المقصود من المبيد.
- *طلبات الإعفاء*: يتعين على السلطة المسؤولة في حالة وجود طلبات للإعفاء من متطلبات معينة من البيانات التأكد من أن قبول الأسباب المُعطاه يكون وفقاً للمعايير الموضوعية لذلك.
- *تقييم جودة البيانات*: يتعين على السلطة المسؤولة ضمان أن البيانات المقدمة ذات جودة مقبولة وأنها تمثل للمعايير المطلوبة.
- *تقييم وضع التسجيل في بلدان أخرى*: يتعين على السلطة المسؤولة التأكد من توافر المعلومات وأنها تتضمن معلومات عن القيود على المبيدات.
- *تقييم كافة البيانات التقنية*: يتعين على السلطة المسؤولة ضمان أن البيانات المقدمة من شأنها أن تدعم التسجيل لأجل الاستخدام المقصود من المبيد.
- *تقييم المخاطر*: يتعين على السلطة المسؤولة التأكد من أن المخاطر الناجمة عن استخدام المبيد بحسب بطاقة بيانات العبوة المقترحة مقبولة.
- *وثيقة صلة البيانات*: يتعين على السلطة المسؤولة التأكد من أن كافة البيانات المقدمة وثيقة الصلة بالظروف التي سوف يستخدم المنتج تحتها، وبالمحاصيل التي سيستخدم عليها، وبالأفات/الأمراض التي سيستخدم ضدها.

### 2-6 طلب بيانات إضافية وتقييمها

إذا ما خُصت السلطة المسؤولة إلى أن البيانات المُقدمة غير مكتملة أو أن نتائج بعض الدراسات تتطلب معلومات أكثر تفصيلاً، حينئذ يتعين عليها أن تطلب من مُقدم الطلب توفير بيانات إضافية كي تتمكن من إجراء تقييم أكثر اكتمالاً. وقد يتم تطبيق سيناريوهات مختلفة:

- مجموعة البيانات غير مكتملة مما لا يسمح بإجراء التقييم، ويتم تعليق عملية التسجيل لحين استلام البيانات الإضافية المطلوبة؛
- مجموعة البيانات كاملة لإجراء تقييم يسمح بتسجيل مؤقت تحت شروط معينة مقيدة بفترة محدودة من الزمن، مثل التسجيل المؤقت؛
- البيانات كاملة إذا ما قورنت بالمتطلبات، ولكن هناك جوانب معينة تتطلب مزيداً من الدراسة. وقد تقرر السلطة المسؤولة منح التسجيل فترة طويلة بما يكفي لإجراء تلك الدراسة الإضافية.

### 3-6 استخدام التقييمات الموجودة لنفس المادة الفعالة و/أو المنتج

في حالة ما إذا كان مُقدم الطلب يمتلك البيانات أو يستطيع أن يثبت بصورة قاطعة أحقيته في استخدام البيانات في طلبه للتسجيل، فيمكن حينئذ الاستفادة من عناصر عملية التسجيل الموجودة واستخدامها

في الطلبات الجديدة ارتكازاً على نفس المادة الفعالة. ومع ذلك، إذا كانت البيانات مملوكة من قبل مالك آخر وعجز مقدم طلب التسجيل في أن يثبت حقه في استخدامها، فإنه يجب على السلطة المسؤولة في هذه الحالة أن لا تستخدم بيانات ولا تقييم صاحب التسجيل الأول من أجل الموافقة على المنتج الخاص بطالب التسجيل الثاني.

## 7- اتخاذ القرار

يُعدُّ صنع القرار واحدة من أهم الخطوات في عملية تسجيل المبيدات. وينبغي أن يتم اتخاذ القرارات في هذا الشأن بواسطة خبراء مؤهلين استناداً إلى معايير راسخة وإجراءات ذات صلة وثيقة بالاستخدام المقصود من مبيد الآفات. ومن المهم أن يوفر طالب التسجيل بيانات عالية الجودة التي من شأنها أن تدعم طلب التسجيل وتعمل على تمكين السلطة المسؤولة من اتخاذ قرارات واعية تضمن أن يكون أداء المنتجات المسجلة على النحو المطلوب منها، وأن لا تتسبب في حدوث آثار سلبية غير مقبولة للإنسان أو البيئة.

ويتعين على المجلس المعني بمبيدات الآفات اتخاذ قراراته بالموافقة على تسجيل المبيد أو رفضه على أساس المعايير التي تم تحديدها في إطار قانوني، الأمر الذي يعمل على زيادة الشفافية والاستقلالية في اتخاذ القرارات.

## 7-1 تحليل المخاطر والمنافع

عند النظر في مدى الحاجة لمبيدات الآفات، يجب على السلطة المسؤولة أن توازن بين المنافع التي قد تعود والمخاطر التي قد تشكلها تلك المبيدات عند استخدامها تحت الظروف المحلية. وهناك بعض المسائل ذات الصلة التي يجب أن توضع في الاعتبار وهي: ما إذا كانت الآفة (الآفات) التي يستخدم ضدها المبيد تمثل مشكلة؛ أو ما إذا كانت هناك مواد متاحة غير كيميائية مناسبة، أو أقل سمية أو بدائل كيميائية ذات جدوى اقتصادية (ميسورة التكلفة)؛ أو ما إذا كان الأمر يقتضي استعمال المبيد في إدارة السيطرة على مقاومة الآفة لفعل مبيد آخر؛ أو ما إذا كان استخدام المبيد متوافق مع برامج مكافحة المتكاملة للآفات (IPM) أو المكافحة المتكاملة لناقلات الأمراض (IVM). وقد يكون هناك أيضاً إلى جانب المخاطر على صحة الإنسان والبيئة مخاطر اقتصادية، على سبيل المثال، إذا كانت هناك حدود قصوى لمتبقيات مبيدات معينة على محاصيل للتصدير مُحددة ويتم الكشف عنها من قبل بلد المقصد.

## 7-2 تقييم الفعالية

ينبغي إجراء تقييم الفعالية عند تسجيل مبيدات الآفات، حيثما يمكن تطبيق ذلك، لضمان أن المبيدات الموافق عليها تكون فعالة في الاستخدامات المقصودة منها. ويوفر هذا التقييم المعلومات اللازمة للسلطة المسؤولة لاتخاذ القرار الذي يتضمن التعليمات المناسبة المتعلقة بتوصيات الاستخدام على بطاقة بيانات العبوة. وتتيح منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) خطوط توجيهية بشأن تقييم الفعالية لتسجيل المنتجات المستخدمة في وقاية النبات [9]. كما تتيح منظمة الصحة العالمية (WHO) خطوط توجيهية بشأن اختبار وتقييم بعض مبيدات الآفات المتعلقة بالصحة العامة [3]. هذا بالإضافة إلى خطوط توجيهية أخرى متاحة من قبل برنامج منظمة الصحة العالمية بشأن تقدير الفعالية وتقييم لبعض مبيدات الآفات المتعلقة بالصحة العامة (WHOPES) [10]. ويتعين على الحكومات الاستفادة من مثل هذه التقييمات حيثما يكون ذلك مناسباً لتجنب ازدواجية الجهود المبذولة والحد من إجراء الاختبارات المحلية للمنتج.



وليس بالضرورة أن ينطوي تقييم فعالية المبيدات دائماً على إجراء تجارب محلية. فقد يكفي في بعض الحالات القيام باستعراض نتائج التجارب التي أجريت في البلدان المجاورة التي بها ظروف بيئية وزراعية مماثلة، وبها أيضاً نفس أنواع الآفات.

### 3-7 تقييم الجودة

تُعد جودة مبيد الآفات المُراد تسجيله ذات أهمية قصوى، ومن ثم يجب إجراء تقييم لجودة المنتج. ويتعين على طالبي التسجيل تقديم شهادات تثبت أن منتجاتهم عالية الجودة. وقد يقتضي الأمر أيضاً، حيثما يكون ذلك ممكناً، تقديم ما يثبت أنها تتوافق مع المواصفات الدولية مثل تلك المواصفات الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO). ومن جهة أخرى، يتعين على السلطة المسؤولة أن يكون لديها القدرة على إتاحة إمكانية إجراء التحاليل للتحقق من جودة المبيد قبل وبعد التسجيل. وفي حالة عدم توافر هذه الإمكانيات، فيمكن للسلطة المسؤولة أن تطلب شهادة بهذه التحاليل من أحد المختبرات المُعتمدة ذات الاستقلالية.

### 4-7 تقييم مخلفات (متبقيات) مبيدات الآفات

جميع استخدامات مبيدات الآفات على المحاصيل الغذائية والأعلاف يجب على طالب التسجيل تقديم البيانات اللازمة عن متبقيات المبيدات المتحصل عليها وفقاً للدستور الغذائي [12]، والخطوط التوجيهية التي أصدرتها منظمة الأغذية والزراعة (FAO) المتعلقة بالممارسات التحليلية الجيدة وكذلك المتعلقة بالبيانات الخاصة بمتبقيات المبيدات على المحاصيل [13]، لتقييمها من قبل السلطة المسؤولة. ولا تحتاج التقييمات المتعلقة بمتبقيات المبيدات لأن تستند بصفة دائمة على التجارب المحلية. ومع ذلك، ففي بعض الحالات قد يكفي القيام باستعراض نتائج التجارب التي أجريت في بلدان أخرى على محاصيل مماثلة، كان يستخدم فيها ممارسات زراعية ذات صلة تحت ظروف مناخية مشابهة.

ويوصى باستخدام الحدود القصوى للمتبقيات المُعرفة في الدستور الغذائي حيثما يمكن تطبيقها في ظل الظروف المحلية. ويتعين على السلطة المسؤولة بالتعاون مع الوكالات الوطنية الأخرى ذات الصلة أن تستعمل أيضاً التقييمات لوضع الحدود القصوى لمتبقيات المبيدات على الغذاء، وعلى الأخص تلك الحالات التي لم يشملها الدستور الغذائي.

### 5-7 تقييم الأضرار الصحية والبيئية

ينبغي على طالب تسجيل المبيد أن يقدم تقيماً كاملاً للأضرار المحتملة الحدوث على صحة الإنسان والبيئة. ويجب أن يتضمن هذا التقييم السمية الحادة التي قد تسببها المبيدات عن طريق الفم والجلد والاستنشاق بالإضافة إلى تقييم مدى تهيج وحساسية الجلد والعين، وكذلك السمية الناتجة من تكرار التعرض (شاملة السمية شبه الحادة حتى المزمدة). كما يتضمن التقييم أيضاً بعض الدراسات مثل السمية التناسلية والتطور والسمية الجينية والأورام السرطانية (السرطنة) وآثار المبيدات على عمليات التمثيل (الأيض) في الحيوان والنبات... الخ. ومن الضروري أيضاً تقديم معلومات مختصرة حول السمية البيئية للمنتج مثل السمية على الكائنات الحية المائية والأرضية بما يتناسب مع الاستخدام المقصود منه، وكذلك معلومات بشأن ثبات المركب والتراكم الحيوي والتي تُعد أيضاً من الأمور الهامة.

فيما يتعلق بالأخطار الصحية والبيئية الحادة، فإن كلا من المادة الفعالة ومستحضر المبيد ينبغي أخذهما في الاعتبار. ومع ذلك، فإن تقييم التأثيرات المزمدة أو التي تحدث على المدى الطويل عادة

ما تقتصر على المادة الفعالة فقط، مالم تكن هناك حاجة لتقييم آثار بعض المكونات الأخرى في مستحضر المبيد على المدى البعيد.

ويتعين على السلطة المسؤولة القيام بإجراء تقييماً موضوعياً محايداً للبيانات المقدمة، كما يمكنها أن تطلب بيانات إضافية عند الضرورة. ولكي تتجنب السلطة المسؤولة الازدواجية في الجهود ومضيعة الموارد يجب عليها، حيثما يكون ذلك ممكناً، أن تستخدم تقييمات أخطار المبيدات التي أجريت وروجت بدقة من قبل نظراء في نفس المجال ونشرت عن طريق منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، أو من قبل السلطات الأخرى المعنية بالتسجيل الوطنية أو الإقليمية المعروفة بسمعتها الطيبة.

#### 6-7 تقييم المخاطر الصحية والبيئية

يتعين على المتقدمين بطلبات لتسجيل مبيدات الآفات توفير بيانات بشأن التعرض للمبيدات نتيجة استخدامها في الأغراض المقصودة منها تحت الظروف الفعلية للتطبيق. كما يتعين عليهم أيضاً عمل تقييم للمخاطر على صحة الإنسان والبيئة في ظل الظروف المقترح استخدام المبيد تحتها، وتقديمها إلى السلطة المسؤولة لتقييمها. ويتعين على السلطة المسؤولة، حيثما يمكن تطبيق ذلك، أن تستفيد من المراجعة الدقيقة من قبل نظراء في نفس المجال في منظمة الصحة العالمية (WHO)، وأيضاً نماذج التقييم العامة لبعض مبيدات الآفات المتعلقة بالصحة العامة (وهي متاحة من برنامج منظمة الصحة العالمية لتقييم مبيدات الآفات WHOPEs) في تقييماتهم.

في حالة إعادة تسجيل أي من مبيدات الآفات يجب الأخذ بعين الاعتبار أي من المعلومات ذات الصلة حول ممارسات استخدامه والمخاطر الصحية والبيئية المرتبطة به في البلد المعني. وقد يتضمن ذلك دراسات كاملة للحالات الوبائية، إلا أنه ينبغي أيضاً تقييم بعض المعلومات عن الحالات الفردية المرتبطة بمشاكل المبيدات. وهذا الأخير قد يعطي سبباً وجيهاً للقيام بالمزيد من البحث حول الظروف المحلية التي يستخدم تحتها المبيد وحول آثاره.

#### 7-7 تصنيف مبيدات الآفات

ينبغي أن يتم تصنيف جميع المنتجات وفقاً لمخاطرها، وبما يتماشى مع النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (GHS) [14]. ونظراً لأن هذا النظام لم يتم تنفيذه بشكل كامل، فيمكن تصنيف المنتجات وفقاً للتصنيف الذي أعدته منظمة الصحة العالمية (WHO) بشأن الأضرار [15]، أو وفقاً لأي تشريعات وطنية أخرى. ويتعين على السلطات المسؤولة خاصة في البلدان النامية أن تراعي استخدام الشرائط اللونية، البيانات التحذيرية، والصور التوضيحية لتعبير عن الفئات المختلفة من أخطار المبيدات بهدف الحد من تلك الأخطار التي تسببها مبيدات الآفات.

#### 8-7 إدارة مقاومة الآفات لفعل المبيدات

تُعد مقاومة الآفات لفعل المبيدات من الأمور الأساسية المُقلقة في مكافحة ناقلات الأمراض وآفات الصحة العامة ذات الأهمية والآفات الزراعية. ويتعين على السلطة المسؤولة إجراء تقييم للمخاطر المُحتملة لتطور المقاومة تجاه المنتج. ويجب على المتقدمين بطلبات التسجيل تقديم معلومات ضمن محتويات ملف المنتج المراد تسجيله بشأن حالات تطور المقاومة التي ظهرت في البلدان الأخرى. وينبغي إجراء تقييم مخاطر تطور المقاومة لفعل المبيد مع الأخذ في الاعتبار أي سياسات وطنية أو خطوط توجيهية بشأن الاستخدام الرشيد لمبيدات الآفات في سياق الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات وناقلات الأمراض والسياسات الوطنية لإدارة المقاومة، إن وجدت [2]

ويتعين على السلطة المسؤولة بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة أن تنشئ نظم للرصد الدوري للمقاومة وأن تضع استراتيجيات لإدارة المقاومة لإطالة العمر الإنتاجي لمبيدات الآفات ذات القيمة، إلى جانب الحد من التأثيرات السالبة الناجمة عن ظهور المقاومة. ويجب على طالبي التسجيل إخطار السلطة المسؤولة عن أي شواهد أو أدلة حول ظهور مقاومة من الآفة لفعل المبيد فور اكتشافها، حتى بعد تسجيل المنتج.

#### 9-7 عمل بطاقات بيانات عبوة المبيد

ينبغي أن يتم تقييم البطاقات (المُلصقات) الأولية أو المقترحة المقدمة من قبل طالبي التسجيل استناداً إلى المتطلبات ومجموعة المعايير الخاصة بالتسجيل والتي ينبغي أن تتضمن معلومات واضحة بشأن استخدامات المنتج المُصرح بها والجرعات والتوصيات بشأن الاستخدامات الأخرى، والتحذيرات والتدابير الاحترازية وشرح للوقاية الشخصية المطلوبة، وفئة الخطر، وبيانات التحذير من إعادة استخدام العبوات الفارغة، وتعليمات بشأن التخلص الآمن من تلك العبوات أو إزالة التلوث منها. ويتعين على السلطة المسؤولة أيضاً أن تضمن كتابة بيانات بطاقة (مُلصق) العبوة الموافق عليها باللغة (أو اللغات) السائدة في البلد المعني، وأن تتضمن أيضاً رقم التسجيل الخاص بالمنتج، رقم الدفعة الإنتاجية أو التشغيلية (رقم اللوط)، البيانات التحذيرية، والتدابير الاحترازية، وتاريخ الإفراج عن الدفعة الإنتاجية (بالشهر والسنة) [2].

#### 10-7 تعبئة وتغليف المبيدات

يتعين على السلطة المسؤولة تقييم عمليات التعبئة والتغليف كي تضمن أنها مناسبة لمنتج المبيد من حيث النقل والظروف المناخية في البلد المعني قبل منح الموافقة. وينبغي أيضاً أن تكون العبوة ذات حجم مناسب مقارنة بالاستخدام المقصود منها، وأن تتوافق مع اللوائح الوطنية ذات الصلة، ومع الخطوط التوجيهية الصادرة من قبل الأمم المتحدة (UN) بشأن التعبئة والتغليف [16].

#### 8- موضوعات متخصصة

##### 1-8 مخاليط المبيدات

يتم تقييم المنتجات المحتوية على مادتين أو أكثر من المواد الفعالة وفقاً لنفس الإجراءات المُتبعة مع المبيدات المحتوية على مادة فعالة واحدة. ويتم تقييم المواد الفعالة كل على حدة، فيما يتم تقييم مستحضر المبيد ككل (أي المُنتج المُجهز).

قد تكون للمخاليط أهمية خاصة من حيث إمكانية تفاعل المواد النشطة سواء فيما يتعلق بالفعالية أو بالسمية (مثل ذلك، التضاد أو التنشيط). علاوة على ذلك، يتعين على السلطة المسؤولة تقييم ما إذا كان استخدام المخلوط متوافق مع استراتيجيات الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات (IPM) أو الإدارة المتكاملة لمكافحة ناقلات الأمراض (IVM)، وأنه لا يؤثر سلباً على سياسات إدارة مقاومة الآفات لفعل المبيدات إذا ما قورنت باستخدام المواد الفعالة بشكل مُنفصل وعلى التوالي.

##### 2-8 المواد الداخلة في تجهيز مستحضر المبيد (Formulants)

هي تلك المواد، باستثناء المادة الفعالة التقنية، التي تدخل في تجهيز مستحضر المبيد بهدف تحسين خصائصه الطبيعية مثل سهولة الاستخدام أو التطبيق، أو القابلية للذوبان أو درجة الثبات. وعندما يتم تقييم المستحضر المُجهز لأجل التسجيل، فإن التعامل يتم مع المنتج ككل، وبالتالي فإن أي تغيير في المواد المضافة في تجهيز المستحضر يمكن أن تؤدي إلى تغيير في خصائص ومواصفات المنتج

العامة. وعلى ذلك يتعين على السلطات المسؤولة ضمان وجود أحكام مُدرجة بلوائحها تلزم صاحب التسجيل بأن يخطر السلطة بالتغييرات في المواد الداخلة في تجهيز المنتج الذي تمت الموافقة عليه، وأن يقدم أدلة وإثباتات (مثل الفعالية، والثبات تحت ظروف التخزين، وبيانات عن مخاطر المنتج)، خاصة إذا كانت هذه التغييرات تحتاج إلى تقديم طلب جديد للتسجيل.

### 3-8 تحديد التكافؤ

يُقصد بالتكافؤ تقييم ما إذا كان عدم النقاوه والجانب السمي والخصائص الطبيعية والكيميائية للمادة التقنية المُنتجة من جهات مُصنعة مختلفة والمفترض أنها متماثلة هي متماثلة بالفعل، وذلك لتقدير إذا ما كانت تمثل مستويات مماثلة من المخاطر. ويمكن استخدام تحديد التكافؤ كأحدى خطوات عملية تسجيل مبيدات الآفات.

ويتعين على السلطات المسؤولة أن تضع قواعد ومعايير لتحديد تكافؤ مستحضرات مبيدات الآفات المنتجة من جهات مُصنعة مختلفة وذلك تجنباً لإهدار الموارد وإتاحة وسائل لوصول المنتجات ذات المعايير القياسية المقبولة إلى الأسواق. كما يتعين على الحكومات تطبيق القواعد الواردة في "الدليل الخاص بتطوير واستخدام مواصفات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) لمبيدات الآفات" [17] لتحديد التكافؤ. ويبين الدليل أيضاً البيانات التي يجب تقديمها لتقييم التكافؤ.

ولا يتطلب الأمر عادة تقييم الفعالية ومخلفات المبيد المتبقية والأضرار الصحية والبيئية والمخاطر عندما تكون المادة الفعالة للمبيد الذي يتم تسجيله متكافئة مع المادة الفعالة المُسجلة بالفعل، وأن الاستخدام المقصود لمستحضر المبيد المُجهز على أساس المادة الفعالة التقنية المتكافئة هو نفسه كما في المنتج المطروح بالفعل في الأسواق.

### 4-8 الاستخدامات الثانوية

يُطلق مصطلح الاستخدامات الثانوية على مبيدات الآفات التي تستخدم على نطاق ضيق، والتي قد لا توفر الحافز الاقتصادي الكافي لصاحب التسجيل كي يدعم الشروع في التسجيل أو الاستمرار فيه. ويتعين على الحكومات أن تضع معايير وإجراءات لتسجيل مثل هذه المبيدات ذات الاستخدامات الثانوية والتي من شأنها أن تجيز التقييمات المقبولة بشأن الفعالية والمخاطر من جهة، كما تقلل من البيانات المطلوبة من مُقدم طلب التسجيل من جهة أخرى.

وعموماً تستند إجراءات التسجيل للمنتجات ذات الاستخدامات الثانوية على استقراء واستنباط بيانات الفعالية ومتبقيات المبيدات التي عادة ما تختلف من بلد لآخر، أو بين الآفات و/أو المحاصيل. ويُعد القبول المتبادل للبيانات مبدأ هاماً والذي ينبغي على السلطة المسؤولة أن تتبناه مما يسمح بإجراء تسجيلات فعالة للمنتجات ذات الاستخدامات الثانوية.

إذا كانت المادة الفعالة أو المنتج قد تم تسجيله بالفعل في بلد ما على محصول آخر أو ضد آفة أخرى، فإن بطاقة البيانات الاسترشادية يمكن اعتبارها، بعد موافقة صاحب التسجيل الأصلي، أسلوباً مناسباً لتسجيل المنتج ذو الاستخدام الثانوي.

يجب إتاحة أي بيانات تتعلق بمتبقيات المبيدات التي أعدت من أجل الاستخدامات الثانوية/المحاصيل المتخصصة للاستفادة منها عند وضع دستور لمتبقيات المبيدات بهدف تسهيل تجارة المنتجات الزراعية.

## 5-8 قوائم مبيدات الآفات المحظورة أو المقيدة بشدة

يتعين على السلطة المسؤولة بالإضافة إلى قيامها بنشر وإتاحة قائمة بمبيدات الآفات المسجلة للجمهور، أن توفر أيضاً قائمة بالمبيدات المحظورة أو التي عليها قيود شديدة. والغرض من قائمة المبيدات المحظورة هو بيان أن بعض المبيدات لن تؤخذ في الاعتبار عند التسجيل. أما الغرض من قائمة المبيدات المقيدة بشدة هو الحفاظ على بعض المبيدات المتاحة لأغراض محددة جداً، على أن يقتصر التعامل معها من قبل المتخصصين فقط، مع الإقرار بأن مخاطرها المُحتملة محدودة.

6-8 عوامل (مواد) مكافحة الميكروبية للآفات، المواد الناقلة للرسائل الكيميائية **Semiochemicals**، منظمات النمو الحشرية، الفيرمونات، والمستخلصات النباتية (مواد من أصل نباتي).

كما هو الحال مع منتجات مبيدات الآفات، ينبغي أن يتم تسجيل عوامل مكافحة الميكروبية للآفات، المواد الناقلة للرسائل الكيميائية **Semiochemicals**، منظمات النمو الحشرية، الفيرمونات، والمستخلصات النباتية (مواد من أصل نباتي) قبل أن يُصرح لها بالاستخدام. والإجراءات العامة لتسجيل مثل هذه المنتجات هي ذات الإجراءات المُتبعة مع مبيدات الآفات الأخرى، غير أن متطلبات البيانات وتقييم البيانات قد يكون مختلفاً [18،2].

## 7-8 تقييم المخاطر المُقارن (CRA)

يمكن تعريف تقييم المخاطر المُقارن (النسبي) بأنه العملية التنظيمية التي تستعرض وتصنف مخاطر المواد الفعالة المختلفة أو المنتجات، ضمن مجموعة من المنتجات المماثلة.

والهدف من تقييم المخاطر المُقارن هو تحديد نوع المنتج، ضمن مجموعة من المنتجات، الذي يشكل أقل المخاطر على الصحة والبيئة مع مراعاة الظروف المحلية المتعلقة باستخدام المبيد ووقاية المحاصيل واحتياجات الصحة العامة. وهكذا يمكن تجاوز تطبيق معايير ثابتة لتحديد ما إذا كان ينبغي فرض قيود على المنتج أم لا. ويعمل تقييم المخاطر المُقارن على تشجيع النهج الاحترازية في إدارة الآفات/ ناقلات الأمراض في مجالي الزراعة والصحة العامة. وبشكل مثالي، فإن نظام تقييم المخاطر المُقارن سوف يُسهل تحديد المنتجات التي تظهر مخاطر أقل على الصحة العامة أو البيئة بشكل ملموس، على أن تكون فعاليتها بنفس المستوى في مكافحة الآفة المستهدفة أو الكائنات الحية مع الأخذ في الاعتبار مخاطر تطور المقاومة ضد فعل المبيد.

## 8-8 مبدأ الإحلال أو الاستبدال

يشير مبدأ الاستبدال إلى العملية التي يتم فيها إحلال منتجات عالية المخاطر ببدايل أقل مخاطر. وينبغي أن تستند عملية الاستبدال على تقييم المخاطر المُقارن الذي يجب أن يبرهن على توافر منتج آخر لنفس الاستخدام ويعرض بشكل ملموس مخاطر أقل على صحة الإنسان أو الحيوان أو البيئة.

وينبغي أن يكون المنتج البديل فعال أيضاً بالدرجة الكافية ويمكن استخدامه دون أن يكون مُغالي فيه من الناحية الاقتصادية أو ضاراً من الناحية العملية بالنسبة للمستخدم. وفي حالة تبني مبدأ الاستبدال فقد تحتاج الحكومات أن تضع منهجاً من شأنه أن يستمر في تشجيع تسجيل المنتجات الأقل خطراً والقيام بمراجعة كافة التسجيلات على نحو منتظم.

## 9- التنظيم المؤسسي والإداري

### 1-9 التشريعات

ينبغي أن تستند إجراءات تسجيل مبيدات الآفات على أساس قانوني سليم مُدرج في التشريعات الوطنية الخاصة بالمبيدات كي تكون فاعلة وقابلة للإنفاذ. وعلى الأخص، تلك الأحكام التي يلزم

إدراجها لتحديد تفويض السلطة المسؤولة والمجلس المعني بالمبيدات (بما في ذلك التكوين)، وشرح لإجراءات تسجيل المبيدات، وتحديد متطلبات البيانات، وبيان معايير الحصول على تصاريح المبيدات وبيان موجز لإجراءات الطعون. وبالإضافة إلى ذلك ضرورة إدراج توصيف للعقوبات في حالة انتهاك الأحكام الواردة ضمن التشريعات بشأن تسجيل المبيدات [4].

وينبغي أن تشمل التشريعات من حيث المبدأ كافة أنواع مبيدات الآفات وأن تسمح بتطبيق النهج المُتدرجة أو المرحلية على المستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي إذا اقتضى الأمر.

## 9-2 أنماط هيئات تسجيل مبيدات الآفات

السلطة المسؤولة هي كيان قانوني أو هيئة قانونية تضطلع بمسؤولية تنفيذ التشريعات الخاصة بمبيدات الآفات، بما في ذلك نظام تسجيل المبيدات بوجه عام. وهناك خيارات متعددة متاحة للبلدان كي يمكنها أن تختار النموذج المناسب لها من هيئات تسجيل المبيدات، والتي من بينها:

- إحدى الدوائر الحكومية أو الوكالات أو إحدى الوحدات التي تدرج تحتها؛
- هيئة قانونية وطنية مستقلة، أو إحدى الوحدات التي تدرج تحتها؛
- هيئة قانونية إقليمية.

## 9-2-1 نظم التسجيل الوطنية

في الحالة الأولى، يُعد تسجيل المبيدات جزءاً إدارياً من السلطة العامة المسؤولة عن التشريعات ومراقبة وإدارة المبيدات (مثل إحدى الوحدات الإدارية في الوزارة). ويتم تطبيق ذلك حالياً في معظم البلدان، غير أن تسجيل مبيدات الآفات قد يندرج أيضاً تحت وزارة واحدة، في حين أن السلطة المسؤولة عن المهام التنظيمية الأخرى للمبيدات (مثل الترخيص والتفتيش وإنفاذ الأحكام) تقع تحت واحدة أو أكثر من الوزارات الحكومية الأخرى.

ويتم تسجيل المبيدات على نحو متزايد من قبل هيئات قانونية مستقلة، والتي قد تكون في موضع المساءلة أمام وزارات مختلفة في آن واحد. ويشير ذلك إلى توفير المزيد من الاستقلالية في اتخاذ القرار.

لا تزال هيئات تسجيل المبيدات الإقليمية نادرة الوجود نسبياً، غير أنها من المحتمل أن تصبح أكثر شيوعاً نظراً لأنها تهدف للاستفادة من الموارد المحدودة بشكل أفضل لأجل تقييم مبيدات الآفات.

وإذا لم تكن السلطة المسؤولة عن تسجيل المبيدات تمثل جزءاً إدارياً من السلطة المسؤولة العامة (أو السلطات) عن تنظيم وإدارة الأمور المتعلقة بالمبيدات، فمن الضروري أن يتم إنشاء قنوات اتصال فاعلة مستمرة بصفة يومية. إلى جانب إجراءات بشأن ترسيخ التعاون.

وعلى الرغم من أن بعض البلدان لديها هيئات مُنفصلة لتسجيل مبيدات الآفات الزراعية وكذلك الأنواع الأخرى من المبيدات، فإن الاتجاه الموصى به في هذه الخطوط التوجيهية أن تتولى نفس الهيئة تسجيل كافة أنواع مبيدات الآفات. وهذا الأمر ليس من شأنه فقط أن يجعل استخدام الموارد البشرية والمالية بشكل أفضل، والتي غالباً ما تكون محدودة، في العديد من البلدان، بل أيضاً يعمل على الحد من تكلفة تشغيل نظام التسجيل، فضلاً عن ضمان استخدام الخبراء والخبرة المشتركة بصورة أكبر كفاءة، إلى جانب تسهيل التعاون الوثيق بين أصحاب المصلحة. وعلاوة على ذلك، قد يؤدي إلى خفض التكلفة بالنسبة لطالب التسجيل وبالتالي خفض تكلفة المبيد بالنسبة لمستخدمه. وأخيراً، ونظراً لأن العديد من مبيدات الآفات يستخدم في قطاعات مختلفة (مثل الزراعة والصحة



العامة) فإن تطبيق نظم للتسجيل مستقلة قد يؤدي إلى حدوث تضارب بشأن الاستخدامات المصرح بها من منتجات المبيدات.

#### 9-2-2 نظم التسجيل والتعاون الإقليمي

أصبح من المسلم به على نحو متزايد أن هناك مزايا في التعاون الإقليمي والمشاركة في العمل في تسجيل المبيدات إذا ما قورنت بالتسجيل على أساس وطني بحت. وتتضمن هذه المزايا ما يلي:

- قاعدة أقوى للخبرات؛
- زيادة كفاءة استخدام الموارد المالية الشحيحة (من خلال المشاركة في العمل لتحسين الكفاءة والحد من الازدواجية في العمل)؛
- انخفاض تكاليف التشغيل؛
- أقل عرضة للضغوط الخارجية؛
- نهج مُنسق، والذي من شأنه أن يساعد في تسهيل تنفيذ نظم التسجيل وإنفاذ الأحكام وربما في مكافحة الاستيراد غير المشروع؛
- مراجعة أوسع للتقييمات من قبل النظراء في نفس المجال مما يؤدي إلى استنتاجات أكثر قوة، وتجانس أكبر في صنع القرار التنظيمي.

وحيثما تختار إحدى الحكومات أن تتعاون على المستوى الإقليمي، فمن المهم ضمان وجود توافق في الآراء بصورة جيدة بين الوزارات الرئيسية ذات الصلة بمبيدات الآفات (الصحة، الزراعة، البيئة والتجارة). ويجب على الحكومة الشروع في عملية مفاوضات من أجل التعاون الإقليمي للتسجيل من خلال التجمعات الإقليمية القائمة أو من خلال القنوات الدبلوماسية المناسبة. ويمكن لنظم التسجيل الإقليمية الموجودة في مناطق أخرى أن توفر معلومات مفيدة خلال العملية التحضيرية. أما عملية تطوير مثل هذه النظم للتعاون الإقليمي فإنها بوجه عام تكون أكثر تعقيداً نظراً لضرورة النظر في الكيفية التي ينبغي أن تتقاسم بها المسؤوليات والموارد المشتركة.

بالنسبة للبلدان التي لديها موارد بشرية أو مالية محدودة، يُعد وجود نظام للتعاون الإقليمي والذي يتم تنفيذه بشكل جيد خياراً حيوياً لمساعدتها في معالجة العقبات والقيود على الموارد. مثال ذلك، تلك اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل (CILSS) حيث يتقاسم التسع دول الأعضاء في غرب أفريقيا الموارد في تشغيل نظام التسجيل المشترك لمبيدات الآفات. كما أبدت الدول النامية أيضاً نشاطاً في التعاون الإقليمي في تسجيل المبيدات على الأخص الحد من الازدواجية في العمل، وكذلك تحسين كفاءة عملية التسجيل. وتشمل الأمثلة أيضاً الاتحاد الأوروبي (بالنسبة للمادة الفعالة)، واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA).

#### 9-3 تشكيل مجلس مبيدات الآفات والسلطة المسؤولة

يُعد مصطلح مجلس مبيدات الآفات مُصطلحاً عاماً، ويطلق في هذه الخطوط التوجيهية على أي هيئة مُعينة بصفة قانونية ولها حق اتخاذ القرار النهائي بشأن طلبات تسجيل المبيدات. وينبغي أن تتكون من خبراء مستقلين مؤهلين تأهيلاً عالياً لهم القدرة مجتمعين على تغطية جميع المجالات ذات الصلة بتقييم وإدارة مبيدات الآفات. ويمكن أن يكون أعضاء المجلس من الأوساط الحكومية أو الأكاديمية أو قد يكونوا من خبراء مستقلين. ويجب للأعضاء أن تغطي على الأقل قطاعات الزراعة والصحة والبيئة.

وفي بعض النظم القانونية، يقوم مجلس المبيدات باتخاذ القرار النهائي بشأن تسجيل أحد المبيدات، وذلك "بالتوقيع على التسجيل". وفي البعض الآخر، فإن السلطة المسؤولة الخاضعة للمساءلة تقوم بإضفاء الطابع الرسمي على قرار التسجيل من الناحية الإدارية.

وتعمل السلطة المسؤولة بمثابة أمانة لمجلس مبيدات الآفات، التي تقوم بالتعامل مع كافة الأمور المتعلقة بتنفيذ نظم تسجيل المبيدات، مثل استلام طلبات التسجيل، تقييم ملفات التسجيل، إعداد الملخصات ومُسودة القرار للمجلس، وإجراء المراسلات مع المتقدمين بطلبات تسجيل المبيدات، وأرشفة وحفظ السجلات.

وقد تعتمد السلطة المسؤولة كلياً على موظفيها لتنفيذ هذه المهام، أو أنه يجوز لها أن تستعين بخبرة خارجية للقيام ببعض هذه المهام. ومن المرجح أن تكون هناك حاجة للخبرة الخارجية لتقييم ملفات التسجيل من قبل الكيميائيين والمتخصصين في علوم الحشرات وفي أمراض النباتات وفي الحشائش، ومن علماء البيئة والسمية وغيرهم من المتخصصين الذين يتم استدعاؤهم من الأجهزة الحكومية الأخرى أو الأوساط الأكاديمية أو القطاع الخاص.

ويجب على كل الذين لديهم حق الوصول إلى ملفات تسجيل المبيدات التوقيع على إقرار بالالتزام بالسرية وعدم الإفصاح عن أي بيانات خاصة سرية للمبيد المراد تسجيله، كما ينبغي التحقق وتجنب تضارب المصالح المحتملة مع أدوارهم الأخرى.

#### 9-4 البنية التحتية والتجهيزات

ينبغي تزويد السلطة المسؤولة بعدد كاف من الموظفين المؤهلين للقيام بالمهام الموكلة إليهم بشكل رسمي. وإذا كان من الممكن فقط تمويل عدد محدود من الموظفين الدائمين، فينبغي اتخاذ التدابير نحو تعيين أو التعاقد مع خبراء خارجيين لأجل تقييم ملفات التسجيل.

وينبغي أيضاً أن تكون السلطة المسؤولة مُجهزة بالدرجة الكافية بأجهزة الكمبيوتر ووسائل التوثيق، والتخزين الآمن لملفات التسجيل، بالإضافة إلى توفير مكان للعمل وغرف للاجتماعات والمناقشات. ومن الضروري للغاية أن تتوفر وسائل تواصل جيدة، وعلى الأخص الانترنت والبريد الإلكتروني، والتي ينبغي أن تكون من حيث المبدأ متاحة لجميع الموظفين الإداريين والتقنيين والعلميين.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للسلطة المسؤولة أن يكون لديها وسائل الوصول إلى خدمات الدعم الفني مثل منشآت المختبرات اللازمة لتحاليل الجودة ومتبقيات المبيدات، ومعدات الاختبارات الحقلية للمبيدات، وآليات الرصد فيما بعد التسجيل.

#### 10- التنسيق والتعاون في تسجيل المبيدات

##### 10-1 على المستوى الوطني

##### 10-1-1 الحكومات

يُعد التنسيق والتعاون من الأمور الأساسية لإتمام إجراءات تسجيل المبيدات بشكل فعال. وفي ظل تنفيذ نظام تسجيل مبيدات الآفات، فإن السلطة المسؤولة تحتاج إلى التنسيق مع الوزارات الحكومية وغيرها من الهيئات المسؤولة عن وضع التشريعات والمعايير أو المقاييس المتعلقة بصحة الإنسان والبيئة. وإذا كانت هذه التشريعات أو المعايير تطبق على المواد الكيميائية أو مبيدات الآفات فيحتاج الأمر إلى وضعها في الاعتبار أثناء عملية اتخاذ القرار بشأن التسجيل.



وعلاوة على ذلك قد تحتاج السلطة المسؤولة لأن تعتمد على خبرة خارجية لتقييم ملف التسجيل. ويمكن الاستعانة بمثل هذه الخبرة من الوزارات المتخصصة مثل تلك المسؤولة عن الزراعة أو الصحة أو البيئة أو العمل. وينبغي أن يكون لدى أعضاء مجلس مبيدات الآفات القدرة على المساعدة في التعرف على هذه الخبرات من داخل الوزارات المعنية.

فضلا عن ذلك، فإن السلطات المسؤولة تعتمد على التعاون الفعال والمعلومات الاسترجاعية من الهيئات الحكومية وغيرها من المنظمات العامة التي تقوم بإجراء عمليات الرصد والمراقبة فيما بعد التسجيل. ويحتاج الأمر إلى توجيه المعلومات التي تم جمعها أثناء عمليات الرصد إلى السلطة المسؤولة بحيث يمكن استخدامها عند النظر في إعادة التسجيل.

تُعد عملية تبادل المعلومات على نحو منتظم بين السلطة المسؤولة والسلطة الوطنية المعنية لدى اتفاقية روتردام، ونقطة الاتصال لاتفاقية استكهولم ضرورية لإجراء عمليات التسجيل بشكل فعال والقيام بتنفيذ هذه الاتفاقيات على المستوى الوطني في البلدان التي صدقت عليها.

وتتطلب عملية إنفاذ التشريعات وتنفيذ إجراءات التسجيل خبرة العديد من الأفراد في العديد من المجالات. لذلك فمن الضروري أن توجد أحكام مناسبة في التشريعات تحض على المشاركة الفعالة وعلى التعاون بين الوزارات ذات الصلة والهيئات الحكومية مثل وزارات الزراعة والصحة والبيئة والتجارة. وينبغي لمجلس المبيدات الذي تم تكليفه بموجب التشريعات أن يشمل أعضاء من تلك الوزارات والهيئات وغيرها من المؤسسات البحثية القانونية، حتى يتسنى إجراء تقديرات وتقييمات صحيحة لمبيدات الآفات. ومن المهم ضمان أن لا يكون لدى أعضاء المجلس أي تضارب في المصالح بالنسبة لمسؤولياتهم نحو المجلس والجهات المُنصّعة للمبيدات. كما يتعين على السلطة المسؤولة بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بذل الجهود في تنفيذ بنود مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيدات واستعمالها.

#### 10-1-2 الأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية

يتطلب التقييم العلمي لمبيدات الآفات التعاون الوثيق مع المؤسسات البحثية الوطنية. ويتضمن ذلك التقييم اختبارات الفعالية لمستحضرات المبيدات على الآفة المستهدفة وأنواع ناقلات الأمراض تحت ظروف بيئية مختلفة، هذا إلى جانب تقييم التأثيرات البيئية، وتحليل متبقيات المبيدات، ومراقبة الجودة لهذه المبيدات.

وقد تشارك أيضاً الأوساط الأكاديمية أو المؤسسات البحثية في عمليات الرصد فيما بعد التسجيل وكذلك منظمات المجتمع المدني، ومجموعات المستهلكين، واتحادات المزارعين، ومنظمات صحة المجتمع وغيرها من الجماعات الأخرى ذات الصلة.

ويتعين على الأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية بدعم من الحكومة القيام بإجراء بحوث، قدر الإمكان، لتطوير البدائل ذات المخاطر الأقل بما في ذلك عناصر المكافحة الحيوية وأساليب التطبيق، ومبيدات الآفات غير الكيميائية والمبيدات المتخصصة التي تستهدف آفات مُعينة، قدر الإمكان أو المركبات المرغوب في استخدامها، وكذلك المبيدات التي تنحل إلى مكونات غير ضارة أو نواتج تمثيل لا تؤذي بعد الاستخدام ومن ثم تُصبح ذات مخاطر قليلة على الإنسان والبيئة.

### 10-1-3 الجمعيات المنظمة

ينبغي أن يكون هناك حوارات بين السلطة المسؤولة والجمعيات المنظمة التي تشمل الجهات المُصنعة للمبيدات وبناعي المبيدات، والمشتغلين المهنيين في مكافحة الآفات، ووكالات الإعلان عن مبيدات الآفات، وعامة الجمهور. وينبغي أن تتم هذه الحوارات بين الحين والآخر على نحو منتظم وذلك لتلقي التعقيبات والاقتراحات فيما يتعلق بإنفاذ التشريعات وتنفيذ عمليات تسجيل المبيدات في البلاد. وينبغي على السلطة المسؤولة أن تعمل على تشجيع الجهات المُصنعة للمبيدات على التوسع في إنتاج مستحضرات المبيدات منخفضة المخاطر وأيضاً الإدارة الجيدة لكافة الأنشطة المتعلقة بالمنتج.

### 10-1-4 المجتمع المدني

قد تقوم السلطة المسؤولة بعمل حوارات منتظمة مع ممثلي المجتمع المدني المعني بتداول المبيدات لمناقشة المسائل المتعلقة بتسجيل المبيدات داخل البلد. وقد تكون جماعات المجتمع المدني من الأهمية على وجه الخصوص في تقديم التعقيبات والملاحظات على استخدام مبيدات الآفات والمشاكل الفعلية مُحتملة الحدوث.

### 10-2 على المستوى الإقليمي و/أو الدولي

يتعين على السلطة المسؤولة أن تؤسس وترسخ التعاون مع البلدان الأخرى، وأيضاً مع المؤسسات الإقليمية والدولية بشأن تسجيل مبيدات الآفات، بما في ذلك تبادل المعلومات المتعلقة بالمسائل العلمية والتقنية والاقتصادية والتنظيمية والقانونية، هذا إلى جانب البيانات المتعلقة بالنواحي البيئية والسُمية والسلامة، كلما كان ذلك ممكناً. وقد يشمل نطاق التعاون أيضاً تطوير تدابير مكافحة البديلة عالية المردود منخفضة المخاطر، والمعدات وأساليب التطبيق، وأيضاً استراتيجيات إدارة مقاومة الآفات لفعل المبيدات. ويمكن للسلطات المسؤولة أن تقوم بعقد اجتماعات على المستوى الإقليمي بصفة دورية لمناقشة المسائل المتعلقة بإدارة شؤون المبيدات وتحديد أوجه التعاون المشترك. ويمكن حينئذ وضع خطة عمل تعاونية مشتركة والقيام بتنفيذها. كما يمكن أيضاً إعداد شبكة معلومات إقليمية للسلطات المسؤولة لربط المعلومات ذات الاهتمام المشترك من خلالها بشأن إدارة المبيدات وبما يفيد السلطات المسؤولة والجهات المُصنعة وعامة الناس.

ويجب أن تكون السلطات المسؤولة مُلمة تماماً بالمتطلبات الواردة في اتفاقيتي روتردام واستكهولم وبروتوكول مونتريال، وكذلك بإجراءات تنفيذ هذه الاتفاقيات على المستوى الوطني، وبما يضمن أن قرارات التسجيل تتماشى مع ما ورد بتلك الاتفاقيات إذا تم التصديق عليها. علاوة على ذلك، فإنه يتم تشجيع السلطات المعنية بتسجيل المبيدات للاستفادة من المعلومات الخاصة بكل مبيد على حدة والمتاحة في نطاق هذه الاتفاقيات، وفي الدستور الغذائي عند اتخاذ القرارات بشأن التسجيل.

وينبغي على البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التعاون مع البلدان النامية في تعزيز القدرات خاصة تدريب العاملين في مجال تقييم مبيدات الآفات. كما ينبغي أيضاً تعزيز وجود أكبر قدر ممكن من التقييمات الدولية المناسبة واستخدامها من قبل البلدان النامية، إلى جانب تقييم أضرار المبيدات ومخاطرها.

كما يتعين على المنظمات الدولية توفير المعلومات بشأن مبيدات محددة (بما في ذلك إرشادات عن طرق التحليل) من خلال توفير وثائق المعايير، وصحائف الوقائع الميدانية ووسائل التدريب، وغيرها من الوسائل المناسبة لمساعدة السلطات المسؤولة في تسجيل الآفات.

وحيثما يتم العمل بهذه الاتفاقيات، فإن البلدان تقوم بتفعيل نظم للإقرارات الرسمية المتبادلة والتي يجوز بموجبها لإحدى منتجات مستحضرات المبيدات المسجلة بالفعل في البلد A أن تُمنح موافقة على تسجيله في البلد B بتطبيق نظام التسجيل ذات المسار السريع.

وهذه النظم التي تنطوي على ترخيص بموجب النظم الوطنية القائمة هي بالفعل معمول بها في الاتحاد الأوروبي بين بعض الدول الأعضاء فيها.

### 11- سجل مبيدات الآفات

ينبغي أن تكون هناك أحكاماً مناسبة في التشريعات الخاصة بمبيدات الآفات لتلك المبيدات التي تمت الموافقة على تسجيلها من قبل مجلس المبيدات لكي يتم نشرها في الجريدة الرسمية أو أي إصدار حكومي. ويُعد ذلك الإجراء ضرورياً لضمان أن المبيد تم تسجيله بشكل قانوني. وقد تحتوي الجريدة الرسمية على معلومات أخرى ليس لها علاقة بتسجيل المبيدات، كما قد لا تكون مُتاحة بسهولة للجمهور؛ ولهذا فإن سجل مبيدات الآفات الذي يُعد بمثابة مؤلف يضم كافة منتجات المبيدات المسجلة من قبل السلطة المسؤولة يكون ضرورياً.

وينبغي أن يحتوي سجل مبيدات الآفات على الاسم التجاري / العلامة التجارية / الاسم التسويقي للمنتج، ورقم التسجيل الخاص بالمنتج، واسم المادة (المواد) الفعالة وتركيزاتها، والاستعمالات المرخص بها، واسم صاحب التسجيل ومدة التسجيل المسموح بها. وقد تتضمن غير ذلك من المعلومات كما يلي: إرشادات بطاقة بيانات العبوة، ظروف الاستخدام، القيود المفروضة على فئات معينة من المستخدمين، التصنيف وكل المعلومات الأخرى ذات الصلة.

وينبغي أن يتم تحديث سجل المبيدات على نحو منتظم، ويفضل القيام بهذا الإجراء مرة على الأقل كل شهر. كما يجب أن يكون من السهل الوصول إلى محتوياته، وأن يعتمد على الإنترنت، حيثما يكون ذلك ممكناً، هذا إلى جانب توفير نسخ ورقية تُوزع بصفة منتظمة على الجهات التنفيذية وغيرها من الجهات ذات الصلة.

ومن المرغوب فيه إعداد قائمة منفصلة تحتوي على منتجات مبيدات الآفات التي عليها حظر أو مفروض عليها قيود مُشددة في البلد أو الإقليم.

### 12- التطور المرحلي لنظام تسجيل مبيدات الآفات

يتعين على البلدان المعنية بتطوير وتعزيز نظم تسجيل المبيدات بها أن لا تكتفي بالنظر في إنشاء هيكل تنظيمي مناسب فحسب، بل أيضاً يتعين عليها أن تضع في اعتبارها الموارد المتاحة، سواء المالية أو البشرية (القدرات العلمية والمهنية) اللازمة لتشغيل هذا النظام.

واستناداً إلى الموارد المتاحة، فإنه يتعين على البلد المعني اختيار إجراءات التسجيل ذات التعقيدات الأقل وبما يتناسب مع ظروفها قدر المستطاع. ويمكن للبلدان ذات الموارد المحدودة أن تختار في البداية نظام تسجيل يحتاج إلى موظفين أو تمويل أقل. ومع مرور الوقت واكتساب الخبرة في تقييم ملفات تسجيل المبيدات سوف يتم بناء الخبرة والبنية التحتية، وحينئذ يمكن تعزيز نظام التسجيل بشكل أفضل وتهيئته بما يتلائم وظروف الاستخدام الخاصة بالبلد.

هناك مرحلتين من عملية تسجيل مبيدات الآفات تعتمد بشكل خاص على كثافة الموارد المتاحة. المرحلة الأولى تتمثل في إنتاج بيانات ملف التسجيل، وهذه المرحلة يتولى أمرها طالب التسجيل

بشكل أساسي، إلا أنها قد تتضمن أيضاً مشاركة بعض المؤسسات البحثية العامة. أما المرحلة الثانية فهي تقييم ملف التسجيل، وهو ما يتم عمله في المقام الأول بواسطة الجهة المسؤولة عن تسجيل المبيدات. وعندما تكون الموارد محدودة، فإن التطور المرحلي لنظام تسجيل المبيدات ينصب على تحقيق الاستخدام الأمثل للأموال والأفراد خلال هاتين المرحلتين.

هناك نهج متعددة في مراحل تطوير نظام تسجيل المبيدات، والتي تتسم جميعها بمزايا وعيوب معينة. وتشمل هذه النهج من بين أمور أخرى ما يلي:

- **قبول التسجيل في بلدان أخرى.** إذا كان هناك مبيد تم الترخيص له في بلد ما من خلال نظام تسجيل ذو سمعة طيبة، فإن السلطة المسؤولة في البلد المعني يجوز لها أن تقرر تسجيل نفس المبيد لنفس الغرض من الاستخدام مع الاستعانة فقط بإجراء تقييم محدود لملف التسجيل؛
- **الاستعانة بتقييمات المخاطر الموجودة في جهات أخرى.** إذا توافرت نتائج لتقييمات المخاطر من جهة معنية بتسجيل المبيدات ولديها سمعة طيبة في أي من البلدان الأخرى أو المنظمات الدولية، فإنه يجوز للسلطة المسؤولة في البلد المعني أن تستخدم مثل هذه التقييمات كنقطة بداية لتقييم مخاطر المبيد المطلوب تسجيله تحت ظروف استخدام مقارنة. ويشار إلى ذلك أحيانا "بالنهج القنطري Bridging approach" لتقييم المخاطر؛
- **القبول المتبادل للبيانات.** إذا توافرت بيانات ذات صلة عالية الجودة في بلدان أخرى، فيجوز للسلطة المسؤولة في البلد المعني أن تتخلى عن المطلب الخاص بإنتاج بيانات محلية. ويتعلق هذا النهج بصفة خاصة ببيانات اختبارات الفعالية ومتبقيات المبيدات والدراسات البيئية الميدانية، والتي من المحتمل أن جميعها يحتاج إلى مشاركة المؤسسات البحثية الوطنية (العامة)؛
- **إعطاء الأولوية لمجموعات معينة من مبيدات الآفات.** يجوز للسلطة المسؤولة في البلد المعني أن تركز خلال المراحل الأولى لتطوير نظام التسجيل على إجراء تقييمات أكثر تعمقاً للمبيدات التي قد تستخدم بأحجام عالية، أو بواسطة فئات متعددة مختلفة من المستخدمين، أو تستخدم على محاصيل عالية القيمة وتشكل مخاطر ما بين المتوسطة والعالية لصحة الإنسان أو البيئة. وهذا النهج يتميز أيضاً بقيمته في تحديد أولويات المبيدات عند النظر في إعادة تسجيلها؛
- **إعطاء الأولوية لحماية أهداف معينة.** عند تقييم أحد مبيدات الآفات لتسجيله، فمن المهم تقييم مخاطره على مجموعات كثيرة من الكائنات غير المستهدفة (مثل الأسماك، الطيور، والكائنات الحية بالتربة) وعلى الإنسان الذي يعمل تحت ظروف عديدة ويتعرض للمبيدات (مثل المستهلك، والقائم بتطبيق المبيد أو العامل وكذلك الأشخاص غير المشاركة في العمل ولكنها قد تتعرض للمبيد مثل المارة). ويجوز للسلطة المسؤولة في البلد المعني أن تشدد خلال المراحل الأولى لتطوير نظام تسجيل المبيدات على متطلبات البيانات و/أو إجراء المزيد من التقييمات المستفيضة لحماية الأهداف التي لها الأولوية القصوى في البلد.
- **إعداد قنوات ذات مسار سريع لتسجيل مبيدات الآفات.** يجوز القيام بإيجاد وسائل ذات مسار سريع لتسجيل فئات معينة من مبيدات الآفات (كإجراء مؤقت)، والتي من شأنها أن تحد من متطلبات البيانات أو تبسيط واختصار خطوات عملية التقييم. فقد تسمح السلطة المسؤولة بصفة مؤقتة، على سبيل المثال، بإجراء عملية تسجيل ذات مسار سريع للمبيدات التي كانت تستخدم على نطاق واسع ولفترات طويلة داخل البلد دون حدوث آثاراً سلبية أو المبيدات التي لم تُشر التقارير إلى عدم كفاية فعاليتها؛ وكذلك للمبيدات المتوقع منها أن تتسبب في مخاطر منخفضة جداً (انظر 4-4)؛ أو المنتجات ذات الاستخدامات الثانوية (انظر 8-4)؛ أو المواد الفعالة

أو المنتجات التي تم الترخيص لها من قبل بأن تستخدم داخل البلد على محصول آخر أو لغرض آخر من الاستعمالات (انظر 8-3).

وهذه الخيارات سألها الذكر، التي يمكن استخدامها من أجل التطور المرحلي لنظام تسجيل المبيدات لا يستبعد بعضها البعض، بل يتم في الواقع العملي تنفيذ العديد من هذه المنهجيات في نفس الوقت بوجه عام. وحيثما يتم بناء الخبرة بمرور الوقت، أو حيثما يتوافر المزيد من الموارد المتاحة، فإنه يمكن تعزيز إجراءات التسجيل على نحو أفضل، وجعل المتطلبات من البيانات تتوافق بصورة أكبر مع الظروف المحلية، إلى جانب تحسين تقييمات الفعالية والمخاطر، مع توسيع نطاق نظام التسجيل ليكون أكثر شمولية.

وبوجه عام فإنه من الأفضل أن يدار نظام تسجيل للمبيدات بفعالية مع التسليم بوجود عقبات أو قيود، تكون مقبولة ضمن سياسة الحكومة، خير من إعداد نظام مُعقد يهدف إلى تغطية جميع الاحتمالات، التي من الصعب تنفيذها بالموارد المتاحة.

### 13- تمويل عملية تسجيل مبيدات الآفات

يُعد تسجيل مبيدات الآفات من الأنشطة التي تحتاج إلى موارد مكثفة، وعلى ذلك فإن الأمر يتطلب تمويل كافٍ وأشخاص مؤهلين للقيام بتنفيذه على الوجه الأكمل. كما تُعد عملية التسجيل بصفة عامة بمثابة التزاماً قانونياً على الحكومات مما يضمن إجرائها بشكل فعال وبما يحقق النتائج المطلوبة.

وتعتبر تكاليف تسجيل مبيدات الآفات وعمليات رصد وتقييم المبيد فيما بعد التسجيل مكتملة لتكاليف استخدامها. وتسمى هذه التكاليف أحياناً "العوامل الخارجية" بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الرعاية الصحية للأهالي المتضررين من المبيدات، وإزالة التلوث من الأراضي والمياه الملوثة بالمبيدات، ومرافق تخزين مبيدات الآفات، وإعلام الجماهير، وغيرها من الأنشطة.

ويتم تأمين الموارد بواسطة مجموعة متنوعة من المصادر. فقد تنظر بعض البلدان لهذا الأمر باعتباره جزءاً من الخدمات التي تقدمها الحكومة، حيث تتحمل كافة تكاليف التنفيذ. ومع ذلك، فقد أدخلت أغلب البلدان نظم لاسترداد هذه التكاليف جزئياً أو كلياً من المتقدمين بطلبات لتسجيل المبيدات وذلك بوضعها ضمن تكاليف التسجيل. ويمكن أن تشمل مصادر استرداد التكاليف ما يلي:

- رسوم طلبات التسجيل؛
- الرسوم السنوية للمحافظة على التسجيل؛
- رسوم التصاريح والتراخيص؛
- الرسوم الإدارية المحددة؛
- رسوم التحاليل.

وينبغي أن يكون فرض الرسوم مبنياً على أساس تكلفة الخدمات المقدمة وكذلك الحوافز التي تُدفع لتسجيل مجموعات معينة من المنتجات (مثل مبيدات الآفات الكيميائية منخفضة المخاطر). ومن المهم توضيح المعايير اللازمة في هذا الشأن بأسلوب لا لبس فيه والقيام نشرها.

ويوصى بشدة استخدام أي أموال يتم التحصل عليها من خلال عملية تسجيل المبيدات فيما يخص المسائل المتعلقة بتسجيل المبيدات فقط. وهذا الأمر من شأنه أن يجعل طالب التسجيل يدفع مثل هذه الرسوم عن طيب خاطر عندما يرى أنه يستفيد منها في تعزيز وتعجيل عملية تسجيل المبيدات. ومن

جهة أخرى، فإن الاعتماد على الدخل الوارد من رسوم تسجيل المبيدات لتمويل نظام التسجيل ذاته قد لا يُشجع على تسجيل المزيد من المبيدات.

## المراجع

- [1] **FAO.** 2002. *International Code of Conduct on the Distribution and Use of Pesticides*. Revised Version. Adopted by the 123<sup>rd</sup> Session of the FAO Council in November 2002 (reprint 2006). Rome. Food and Agriculture Organization of the United Nations. [Available at: <http://www.fao.org/agriculture/crops/core-themes/theme/pests/pm/code/en/>]
- [2] **FAO.** (various dates). *Guidelines on pesticide management in support of the International Code of Conduct on the Distribution and Use of Pesticides*. Rome, Food and Agriculture Organization of the United Nations [Available at: <http://www.fao.org/agriculture/crops/core-themes/theme/pests/pm/code/guidelines/en/>].
- [3] **WHO.** 2006. *Guidelines for testing*. WHO Pesticide Evaluation Scheme (WHOPES). Geneva, World Health Organization [Available at: <http://www.who.int/whopes/guidelines/en/>]
- [4] **FAO.** 2007. *Designing National Pesticide Legislation, FAO Legislative Study No. 97*. Rome, Food and Agriculture Organization of the United Nations [Available at: <http://www.fao.org/docrep/010/a1467e/a1467e00.htm>]
- [5] **FAO.** (undated). Web page on Integrated Pest Management. FAO Plant Production and Protection Division. Rome, Food and Agriculture Organization of the United Nations [Available at: <http://www.fao.org/ag/agp/agpp/ipm/default.htm>]
- [6] **WHO.** (undated). Web page on Vector Ecology Management. WHO Department of Control of Neglected Tropical Diseases. Geneva, World Health Organization [Available at: [http://www.who.int/neglected\\_diseases/vector\\_ecology/en/](http://www.who.int/neglected_diseases/vector_ecology/en/)]
- [7] **UN.** 2008. *Rotterdam Convention on the prior informed consent procedure for certain hazardous chemicals and pesticides in international trade*. Revised version 2008. Rome, Food and Agriculture Organization of the United Nations & Geneva, United Nations Environment Programme. [Available at: [www.pic.int](http://www.pic.int)]
- [8] **OECD.** (undated). *Guidelines for the testing of chemicals*. Paris, Environment Directorate of the Organisation for Economic Co-operation and Development [Available at: [http://www.oecd.org/document/40/0,3343,en\\_2649\\_34377\\_37051368\\_1\\_1\\_1\\_1,00.html](http://www.oecd.org/document/40/0,3343,en_2649_34377_37051368_1_1_1_1,00.html)].
- [9] **FAO.** 2006. *Guidelines on efficacy evaluation for the registration of plant protection products*. Rome, Food and Agriculture Organization of the United Nations. [Available at: <http://www.fao.org/agriculture/crops/core-themes/theme/pests/pm/code/guidelines/en/>]
- [10] **WHO.** (undated). WHO Pesticide Evaluation Scheme (WHOPES) – Safety and effectiveness. Geneva, World Health Organization [Available at: <http://www.who.int/whopes/recommendations/en/>]
- [11] **WTO.** 1994. *Agreement on trade-related aspects of intellectual property rights*. Geneva, World Trade Organization. [Available at: [http://www.wto.org/english/docs\\_e/legal\\_e/final\\_e.htm](http://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/final_e.htm)]
- [12] **FAO/WHO.** (undated) Food standards Web page. Geneva/Rome *Codex Alimentarius* Commission [Available at: [http://www.codexalimentarius.net/web/index\\_en.jsp](http://www.codexalimentarius.net/web/index_en.jsp)].

- FAO.** 2010 *Manual on the submission and evaluation of pesticide residues data for the estimation of maximum residue levels in food and feed*. Rome, Food and Agriculture Organization of the United Nations. [Available at: <http://www.fao.org/agriculture/crops/core-themes/theme/pests/pm/jmpr/jmpr-docs/en/>] [13]
- [14] **UN.** 2003. *Globally harmonized system of classification and labelling of chemicals [GHS]*. Geneva, United Nations Economic Commission for Europe, [Available at [http://unece.org/trans/danger/publi/ghs/ghs\\_rev00/00files\\_e.html](http://unece.org/trans/danger/publi/ghs/ghs_rev00/00files_e.html)].
- [15] **WHO.** 2005-2006. *The WHO recommended classification of pesticides by hazard and guidelines to classification 2004*. International Programme on Chemical Safety, Geneva, World Health Organization [Available at: [http://www.who.int/ipcs/publications/pesticides\\_hazard/en/](http://www.who.int/ipcs/publications/pesticides_hazard/en/)].
- [16] **UN.** 2007. *UN Recommendations on the transport of dangerous goods. – bModel regulations*. Revision 15. Geneva, United Nations Economic Commission for Europe. [Available at: [http://www.unece.org/trans/danger/publi/unrec/rev13/13nature\\_e.html](http://www.unece.org/trans/danger/publi/unrec/rev13/13nature_e.html)]
- [17] **FAO/WHO.** 2006. *Manual on the development and use of FAO and WHO specifications for pesticides. March 2006 revision of the First edition*. Rome, World Health Organization and Food and Agriculture Organization of the United Nations [available at: <http://www.fao.org/agriculture/crops/core-themes/theme/pests/pm/jmps/manual/en/>].
- [18] **OECD** (undated) OECD web page on biological pesticide registration. [Available at: [http://www.oecd.org/document/8/0,3343,en\\_2649\\_34383\\_31962760\\_1\\_1\\_1\\_1,00.html](http://www.oecd.org/document/8/0,3343,en_2649_34383_31962760_1_1_1_1,00.html)]